



مملكة الأردنّية الهاشمية

مجلس الأعيان

الدورة العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم السبت ٨ رمضان ١٣٨٧ هـ الموافق ٩ كانون اول ١٩٦٧ م.

(الجلد ١٣)

(رقم العدد ٣)

خزائن الاموال

محتوى

- ١ - تلاوة وقائع الجلسة السابقة (مواقفة) ١٦
- ٢ - حلف اليمين الدستورية من قبل معالي المشير السيد حابس المجالي ... (اقسم اليمين) ١٦
- ٣ - تلاوة مقررات اللجنة المالية ١٧

هذا من الأصول

مكتبة الجامعة الأردنية
رقم الملف: ١٥٥٢٢
رقم الصفحة: ١٥
التاريخ: ١٩٨٦

١٧	قرار رقم (١) المؤرخ في ١٨/١١/٦٧ بشأن انتخاب مقرر اللجنة: (اختار المجلس علماء)
١٧	قرار رقم (١) المؤرخ في ١٨/١١/٦٧ بشأن اتفاقية القرض (ووفق عمل القراء والانتخابات وأرسلت الحكومة)
٢٣	قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٨/١١/٦٧ بشأن القوانين التالية :-
٢٤	١- القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم
٢٥	٢- القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم
٢٧	٣- القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تنظيم
٢٨	٤- القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون
٢٩	٥- القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون توحيد
٣٠	٦- القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون توحيد
٣٠	٧- القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الرسوم
٣١	٨- القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون ضريبة
٣٢	٩- القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تحصيل
٣٣	١٠- القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ قانون بنك الائتماء
٤٦	١١- القانون المؤقت رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون بنك

(ووفق عمل هذه القوانين كما وردت من مجلس النواب وأرسلت الحكومة)

مكتبة الجامعة الأردنية
رقم الملف: ١٥٥٢٢
رقم الصفحة: ١٥
التاريخ: ١٩٨٦

٤٦	٤- تلاوة مقررات اللجنة القانونية
٤٦	أ- قرار رقم (١) المؤرخ في ١٨/١١/١٩٦٧ بشأن انتخاب مقرر اللجنة: (اختار المجلس علماء)
٤٧	ب- قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٨/١١/١٩٦٧ بشأن القوانين التالية :-
٤٩	١- القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
٥١	٢- القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
٥٣	٣- قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
٥٤	٤- قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل
٦٠	٥- قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون
٦٦	٦- قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
٦٧	٧- قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون
٧٠	٨- قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
٧٢	٩- قانون مؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون
٧٤	١٠- قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١ قانون مؤقت معدل
٧٦	١١- قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون

(ووفق عمل هذه القوانين كما وردت من مجلس النواب وأرسلت الحكومة)

هكذا من الأعمال

صفحة

٧٩	١٢ قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية .
٨٠	١٢ القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون .
٨٢	١٤ قانون مؤقت رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني .
٨٣	١٥ قانون مؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني .
٨٤	١٦ قانون مؤقت رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي .
٨٤	١٧ قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية .
٨٦	١٨ قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون السكرات .
٨٨	١٩ قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ قانون اعمار مدينة معان .
٩٢	٢٠ قانون مؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية .
٩٣	٢١ قانون مؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة رعاية الشباب .
٩٨	٢٢ قانون مؤقت رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب .
٩٨	٢٣ قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب .
٩٩	٢٤ قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ قانون حظريية الماعز : (تقرر تأجيل البحث فيه)
١٠٠	٢٥ قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون التربية والتعليم .
١٠٢	٥ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) بشأن انتخاب مقرر اللجنة ... (أخذ المجلس علماً به)
١٠٣	٦ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) بشأن انتخاب مقرر اللجنة ... (أخذ المجلس علماً به)
١٠٣	٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ... (لم يبين)

(دقيق على هذه القوانين كما وردت من مجلس النواب وارسلت للحكومة)

مجلس الاعيان

•••••

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم السبت الواقع في ٩/١٢/١٩٦٧ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذراً السادة: حكمت المصري حسن الكاتب ، رشاد الخطيب ، عبد الحفيظ النبتاوي . عبد الرحيم الشريف ، انطون عطسا الله . فؤاد عبد الحادي . ديع دعس ، عبد الله جوده ، ومحمد محمود ارشيد .

وحضر من الحكومة

دولة السيد هيجت التلسوني رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

معالي السيد هاشم الجبوسي وزير المالية

معالي السيد عاكف الفايز وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات .

معالي السيد حازم نسييه وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير .

معالي السيد حسن الكايد وزير الداخلية .

معالي السيد أمين يونس الحسني وزير النقل .

معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون لاجتماعية والعمل .

معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير داخلية للشؤون البلدية والثروة .

معالي المشير حابس المجالي وزير الدفاع .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النفط قانوني : أعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يقرأ محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

تصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .

٢ - حلف اليمين الدستورية من قبل معالي المشير السيد حابس المجالي .

السيد الرئيس :

والان ادعو معالي حابس باشا لحلف اليمين .

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

المشير السيد المجالي :

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للامم والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكلة لي حق القيام .

(وهذا جلس الجميع)

السيد الرئيس : مبروك .

٣ - تلاوة مقررات اللجنة المالية

السيد الرئيس :

تتلى مقررات اللجنة المالية

أ -

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها
التأنيدي بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٧ وقررت انتخاب :
معالي السيد محمد علي رضا - مقررا لها .
اللجنة المالية
(اخذ المجلس علماً به)

ب -

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٦/٣ بحضور كل من المقرر

اتفاقية

بين

حكومة مملكة الدمارك و حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

على قرض حكومي ديمركي للاردن

ان الحكومتين الديمركية والاردنية : رغبة منها في تمكين العلاقات الودية والتعاون التجاري بين بلديهما ،
واسهاما في خطة التنمية الاردنية ، اتفقتا على ان تقدم حكومة الدمارك قرضاً الى الاردن وفقاً للاحكام التالية : -

المادة (١) - القرض

توافق حكومة الدمارك (يشار اليها بالقرض فيما بعد) على ان تضع في متناول يد الحكومة الاردنية
(يشار اليها بالقرض فيما بعد) قرضاً إجمالي قيمته ١٢ مليون كرونر ديمركي لتمويل الخدمات والتجهيزات
المبينة الرأسمالية في المادة (٦) من هذه الاتفاقية .

المادة (٢) - حساب القرض

القسم الاول / يشتمل حساب يسمى « حساب الحكومة الاردنية الخاص » (الحساب الخاص فيما يلي)
لدى داتماركس ناشيونال بنك (كوكيل المقرض) لصالح البنك المركزي الاردني (كوكيل للمقرض) .
يؤمن المقرض بشكل مستمر في الحساب الخاص المبالغ التي تمكن المقرض من ان يدفع في حينه ثمن السلع
والخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب هذا القرض شريطة الا يتجاوز مجموع هذه المبالغ المتلاحقة ، على وجه
الاجمال ، مبلغ القرض المبين في المادة (١) اعلاه

القسم الثاني / يتناول البنك المركزي الاردني (بصفته وكيل للمقرض ، ضمن احكام هذه الاتفاقية الحق
بأن يسحب من الحساب الخاص المبالغ اللازمة لدفع ثمن التجهيزات والخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب
هذه الاتفاقية .

المادة (٣) - معدل الفائدة

يعفى القرض من الفائدة .

المادة (٤) - التسديد

القسم الاول - يسدد المقرض للمقرض المبلغ الاساسي للمسحوب من الحساب الخاص على ثلاثين قسطاً
متساوياً ونصف سنوي قيمة كل منها ٥٠٠ ر ٠٠٠ كرونر ديمركي . يسدد التسديد في ٣١ آذار ١٩٧١ وينتهي في
٣٠ ايلول ١٩٨٥ .

التسم الثاني - للمقرض الحق في ان يسدد قبل تاريخ الاستحقاق كسل المبلغ الاساسي او جزءاً منه المالد
لتاريخ استحقاق معين واحد او اكثر .

المادة (٥) - مكان الدفع

يسدد المقرض القرض بالكرونر الديمركي او بأية عملة قابلة للتحويل متبولة لدى داتماركس ناشيونال بنك
ويودع في الحساب الجاري المالد لوزارة المالية لدى ناشيونال بنك .

المادة (٦) - استعمال القرض من قبل الاردن

القسم الاول - يستعمل المقرض مخصصات القرض لتمويل المستوردات من الدمارك (بما في ذلك
تكاليف النقل من الدمارك الى الاردن) المبينة في اللائحة الملحقة والتي يمكن تعديل او توسيع بنودها بالموافقة
المتبادلة ، وذلك لاجراض تنفيذ خطة التنمية الاردنية . ولا ينبغي ان يتجاوز مجموع المبالغ المسحوبة ١٢ مليون
كرونر المذكورة في المادة (١) :

هكذا من الأشهر

القسم الثاني - يمكن ايضا استعمال مخصصات القرض لدفع اثمان الخدمات الدفارية اللازمة لاغراض تنفيذ خطة التنمية الاردنية . وتشمل تلك الخدمات على وجه الخصوص الدراسات السابقة للاستثمار ، وتهيئة المشاريع ، وتجميع المعامل والاستشارة الهندسية ، والمعونة الادارية المتعلقة مثلا بالعمل خلال المرحلة الاولى لمشاريع تقام باموال القرض .

القسم الثالث - شروط الدفع المنصوص عليها في عقود او مستندات تتضمن ان طلبا قد قدم الى مصدر ديمركي لتوريد تجهيزات او خدمات من النوع الموصوف اعلاه تعتبر صحيحة واصولية عندما لا تتضمن تلك العقود والمستندات عبارات تنص على تسهيلات ائتمانية خاصة من المصدرين الديمركيين .

القسم الرابع - يمكن استعمال مخصصات هذا القرض فقط لدفع اثمان تجهيزات او خدمات جرى التعاقد عليها بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية .

القسم الخامس - يمكن للمقرض ان يسحب من الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة (٢) طوال السنوات الثلاث فقط التي تتبع تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية او لمسة اخرى يوافق عليها كل من المقرض والمقرض .

القسم السادس - اذا لم يتم الانتفاع كاملا بمخصصات هذا القرض ضمن الوقت الذي ينص عليه القسم الخامس السابق تخفض قيم التسديدات نصف السنوية بنسبة تعادل معدل المبالغ غير المستعملة من القرض الى مبلغ القرض الاساسي .

المادة (٧) - عدم التمييز

القسم الاول - فيما يتعلق بتسديد القرض يتعهد المقرض بمنع المقرض معاملة مفضلة لا تقل عن تلك التي يمنح لباني المقرضين الاجانب .

القسم الثاني - جمع الشحنات المغطاة بهذا القرض تجري وفق مبدأ حرية استخدام البواخر في التجارة الدولية على اساس من المزاخمة الحرة العادلة .

المادة (٨) - نصوص متفرقة

القسم الاول - قبل اجراء السحب الاول من الحساب الخاص المشار اليه في المادة (٢) على المقرض ان يثبت للمقرض ان جميع الاجراءات الدستورية والاجراءات الاخرى التي يتطلبها القسانون في بلد المقرض قد استوفيت حتى يشفى لهذه الاتفاقية ان تكون التزاما نافذا تقيد المقرض ببندوها .

القسم الثاني - يزود المقرض المقرض بالثبات للصلاحيحة الممولة لاي شخص او اشخاص يكلفون نيابة عو . لقرض القيام باي عمل او تنفيذ اية وثائق تتعلق بهذه الاتفاقية وببنداج رسمية من توقيع هؤلاء الاشخاص .

القسم الثالث - تجري جميع الطلبات والاشعارات المتعلقة بهذه الاتفاقية بين الفريقين خطيا ، وتعتبر تلك الطلبات والاشعارات قد اعطيت او نفذت كما ينبغي عندما تسلم باليد او بالبريد او برقا الى الفريق الاخر على عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او على اي عنوان آخر يكون هذا الفريق قد ابلى به الفريق الاخر .

المادة (٩) - شروط خاصة

يسلد مبلغ القرض الاساسي دونما اي اقتطاعات ضريبية او اية اعباء مالية اخرى ويكون القرض معنى من هذه الضرائب والاعباء ومن جميع القيود النافذة بموجب قوانين البلد المقرض . تعنى هذه الاتفاقية من اية ضرائب قائمة او لاحقة تقرض بموجب قوانين البلد المقرض الاخرى السارية في اقليمه او السارية بخصوص التنفيذ او الاصدار او التسليم او التسجيل .

المادة (١٠) - الانهاء والتوقيف

القسم الاول - للمقرض ، بعد اشعار المقرض ، ان يلغي اي مبلغ من القرض لا يكون قد سحبه .

واذا وقعت اي من الحوادث التالية واستمرت فللمقرض بعد اشعار المقرض ان يوقف جزئيا او كليا ، حق المقرض في السحب من الحساب الخاص : -

أ - التقصير في دفع المبلغ الاساسي وفق هذه الاتفاقية او وفق اي التزام مالي ارتبط به المقرض وله علاقة بالمقرض .

ب - تقصير المقرض في تنفيذ اي شرط آخر او اتفاقية ابرمت بموجب هذه الاتفاقية .

القسم الثاني - يستمر وقف حق المقرض في السحب من الحساب الخاص كليا او جزئيا ، الى ان تزول الحادثة او الحوادث التي استدعت التوقيف او الى ان يبلغ المقرض المقرض ان حق السحب قد رد اليه ، ايها اسبق . وعلى كل ، ففي الحالات التي يبلغ فيها المقرض باستعادة حقه في السحب فان الاستعادة تكون الى الحد المبين في اشعار الاستعادة وخاضعة لشروطه ولا يمكن ان يمس هذا الاشعار حق او سلطة المقرض او الاجراءات التي يتخذها فيما يتعلق بأية حالة اخرى او حالات لاحقة مما تنص عليها هذه المادة .

اذا اوقف حق المقرض في السحب من الحساب الخاص بالنسبة لاي مبلغ لمدة ستين يوما متتالية للمقرض بعد اشعار المقرض ، ان ينهي حق هذا الاخير باجراء السحب فيما يتعلق بهذا المبلغ . وعند اعطاء اشعار بالانهاء ، يلغى ذلك الجزء من القرض .

القسم الثالث - بالرغم من اي الغاء او تعليق تبقى جميع نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول كليا عدا ما تحلده هذه المادة

هذا من المأهول

المادة (١١) - الاجراءات من جانب المقرض

اذا حصلت اي من الحالات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) من المادة العاشرة واستمرت لفترة ٦٠ يوما بعد ان يشعر المقرض المقرض بمحصولها فالمقرض وفق اختياره ، ان يعلن ، في اي وقت لاحق ، ان المبلغ القائم من القرض آنذاك مستحق وقابل للدفع حالا . وبناء على مثل هذا الاعلان يصبح المبلغ مستحقا وقابلا للدفع فورا ولا يؤخذ بما يرد في هذه الاتفاقية خلافا لذلك .

المادة (١٢) - القانون الواجب التطبيق

القانون الدنماركي هو الذي يحكم هذه الاتفاقية وجميع الحقوق والالتزامات المشتقة منها ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية .

المادة (١٣) - تسوية الخلافات

يسوى بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان اي نزاع بين الحكومتين ناشئ عن تفسير الاحكام المتعاقبة بصرف وخدمة القرض الدائم الذي سيقدم الى الحكومة الاردنية بموجب هذه الاتفاقية .

المادة (١٤) - مدة الاتفاقية

القسم الاول - تسري هذه الاتفاقية منذ تاريخ توقيعها .

القسم الثاني - عندما يسدد كامل القرض ينتهي اجل هذه الاتفاقية .

المادة (١٥) - تحديد العناوين

تحدد العناوين التالية لاغراض هذه الاتفاقية .

بالنسبة للمقرض

البنك المركزي الاردني

ص . ب . (٣٧)

عمان

بنكر كزري

عمان

وزارة الخارجية

سكرتارية التعاون الفني مع الاقطار النامية

كوبنهاجن

DACOMTA

كوبنهاجن

FINANS

كوبنهاجن

العنوان البرقي للبديل

بالنسبة للمقرض

العنوان البرقي للبديل

بالنسبة للمقرض فيما يختص بالتسديد

ان الطرفين ممثلين بممثلين مفوضين حسب الاصول ، يوقعان هذه الاتفاقية على نسختين باللغة الانجليزية في لندن في ٢٨ حزيران ١٩٦٦ .

عن الحكومة الاردنية

عن حكومة الدنمارك

ذيل

تطبق هذه الاتفاقية على التجهيزات والمعدات التي يستوردها الاردن من الدنمارك لاقامة ما يلي : -

١ () مسلخ

٢ () صناعة الالبان

٣ () مصنع تحويل النفايات

٤ () صناعة الاسماك

٥ () برادات

٦ () تصنيع المواد الغذائية .

لندن في ٢٨ حزيران ١٩٦٦ .

سعادة السفير الاردني :

اشير الى اتفاقية القرض الدنماركي التي تحمل تاريخ اليوم بين الحكومة الدنماركية والحكومة الاردنية (يشار اليها فيما يلي بالاتفاقية) . اتشرف باقتراح النصوص التالية لكي تسود تنفيذ المادة (٦) من الاتفاقية .

تنفذ المدفوعات من الحساب الخاص بالطريقة التالية :-

١ () يتفاوض المصدر او المستشار الدنماركي والمستورد او المستثمر الاردني ويوقعان عقدا خاصا بالتصديق النهائي من قبل الحكومتين الاردنية والدنماركية . لا يكون العقد صالحا لتمويل بموجب الاتفاقية اذا كانت قيمته دون ٢٠٠.٠٠٠ كرونة دنماركي الا للداعي استخدام رصيد نهائي دون ذلك المبلغ .

٢ () تزود الحكومة الاردنية ووزارة الخارجية الدنماركية بنسخ من العقود التي تبرم بموجب هذه الاتفاقية . وتؤكد وزارة الخارجية الدنماركية بصورة خاصة على ان :-

أ - السلع والخدمات المتعاقد عليها توضع ضمن حدود الاتفاقية .

ب - التجهيزات الرأسمالية الداخلة في العقد من انتاج الدنمارك واذا كانت خدمات فانها ستفقد من قبل اشخاص يمارسون عملهم في الدنمارك . وتعلم الوزارة الحكومة الاردنية بمطالعتها .

٣ - بعد ذلك يمكن للحكومة الاردنية ان تسحب على الحساب الخاص لدى ناشيونال بنك لمراجعة الالتزامات التي يتضمنها العقد . يخضع الدفع من ذلك الحساب للمصدرين الدنماركيين الى تقديم المستندات الضرورية عندما يكون البنك المذكور قد أكد انه قد تم الامتثال للشروط التي من شأنها ان تجعل الدفع نافذا .

اذا كانت هذه النصوص مقبولة لدى الحكومة الاردنية لي الشرف ان اقترح بان تكون هذه الرسالة وجواب مساعدكم المتضمن ذلك القبول بمثابة اتفاقية بين حكومتينا حول هذا الموضوع .

هذه من الأشغال

(ج)

السيد المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٨٦٧/٦/٣ بحضور كل من المقرر معالي السيد رشاد الخطيب والاعضاء معالي السيد عمر مطر ومعالي السيد محمد علي رضا، ونظرت في القوانين المؤقتة الخالة لها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب الموقر . وهي :-

- (١) القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات .
- (٢) القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي .
- (٣) القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تنظيم الميزانية العامة .
- (٤) القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون البندول .

(٥) القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب . الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا .

(٦) القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا .

(٧) القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمرك والمكوس .

(٨) القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني .

(٩) القانون المؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

(١٠) القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ قانون بنك الانماء الصناعي .

(١١) القانون المؤقت رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون بنك الانماء الصناعي .

وتوصي المجلس الكريم . بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

- ١ -

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون رسوم طوابع الواردات كما ورد من مجلس النواب ؟
الجميع : موافقون .

روفا يلى نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ويجمعه وبالهيئة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل القانون رسوم طوابع الواردات

اللائحة المعمول بها الان	اللائحة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اللائحة كما وردت من مجلس النواب	اخر اراء اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
٢ - التكاليف	يعدل البند (٢) من الفقرة (٢) من جدول الرسوم رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد كلمة (التكاليف) الواردة فيه : - « والسجوة على حسابات الشركات والوسائط العامة »	موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٣٠ البند (١) .
٢٣ و ٢٤ - ليس لها اصل	- يعدل جدول الاعضاء رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين الى آخره : - ٢٣ - التكاليف القومية المحسوبة على حسابات الافراد لدى البنوك العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية . ١٤ - شكايات المسافرين الصادرة في المملكة الاردنية الهاشمية أو خارجها .	موافقة كما وردت من الحكومة	

هذا من المأهول

الاسباب الموجبة
 بما ان اغناء الشيكات الفردية من رسوم الطوايع سيؤدي الى النتائج التالية :-
 ١ - اجتذاب وتشجيع المواطنين على التعامل مع البنوك المحلية .
 ٢ - اشاعة العادات المصرفية الحميدة بين المواطنين وزيادة استعمال الشيكات في مدفوعاتهم
 ٣ - احترام الشيك كوسيلة دفع لها نفس المقام الذي يتمتع به النقد من حيث الثقة به .
 ٤ - زيادة حجم الودائع النقدية في البنوك المحلية وتشجيع الادخار .
 ٥ - تقليص كمية النقد المتداول وتوفير نفقات طباعته واتلافه .
 فقد وجد من المصلحة العامة وضع هذا القانون المعدل .
 قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦
 قانون مؤقت معدل لقانون رسوم طوايع الواردات
المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم طوايع الواردات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يعطل البند (٢) من الفقرة (٢) من جدول الرسوم رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد كلمة (الشيكات) الواردة فيه :-
 « المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العامة »
المادة (٣) يعطل جدول الاعفاءات رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين الى اخره :-
 ٢٣ - الشيكات الفردية المسحوبة على حسابات الافراد لدى البنوك العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية .
 ٢٤ - شيكات المسافرين الصادرة في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها .
 - ٢ -
السيد الرئيس :
 هل يوافق المجلس على القانون رقم ٤٧ لسنة ٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي كما ورد من مجلس النواب ؟
الجميع : موافقون
 (وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

مجلس الاعيان	مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٧/٦/٣ البند (٢)	موافقة كما وردت من الحكومة	المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (١٣) :- ١٣ - اذا ظهر ما يحمل المدير على الاعتقاد بان معاملته تسجيل الارض صورية او هي باسماء مستعاره يقصد التحايل على القانون ، جاز له ان يقرر بايقافها الى حين صدور قرار من مجلس الوزراء بتأجيلها .	تعطل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (١٣) :- ١٣ - اذا ظهر ما يحمل المدير على الاعتقاد بان معاملته تسجيل الارض صورية او هي باسماء مستعاره يقصد التحايل على القانون ، جاز له ان يقرر بايقافها الى حين صدور قرار من مجلس الوزراء بتأجيلها .	ليس ما اصل في القانون الاصيل

الاسباب الموجبة

١ - ان حفظ العمل في دوائر التسجيل وغياب مامورى التسجيل في كثير من الاحيان عن مركز الدائرة باعمال الكشف والتحقيق يقضي بتامين سير العمل ، وذلك بتفويض من يقوم باجراء معاملات التسجيل وراء اسناع تقرير المتعاقدين في حالتي الغياب وحفظ العمل .

٢ - ان بعض معاملات التسجيل تجرى باسماء مستعارة لمصلحة اشخاص طبيعيين او معنويين وتقضي المصلحة بعدم السير في مثل هذه المعاملات الامر الذي ادى الى وضع هذا القانون المعدل .

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٦
قانون مؤقت معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومطرا عليهم تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة الناحية الواردة في نهاية تعريف عبارة (مامور التسجيل) الواردة فيها .
« او اى موظف من موظفي دائرة الاراضي والمساحة مفوض من قبل المدير خطيا للقيام باعمال مامور التسجيل » .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (١٣) .
« ١٣ - اذا ظهر ما يحمل المدير على الاعتقاد بان معاملة تسجيل الارض صورية او هي باسماء

مستعارة بقصد التحايل على القانون ، جاز له ان يامر بايقافها الى حين صدور قرار من مجلس الوزراء بشأنها .

- ٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون

(وفيما نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها للحكومة) .

الاسباب الموجبة

حيث ان المادة (٦ ب) من قانون البنك المركزي لسنة ١٩٥٩ تنص على تقديم البنك المركزي التوصيات التي الحكومة في السياسة المالية والاقتصادية ولما كانت موازنة الدولة من اوجه السياسة المالية والاقتصادية في المملكة ، ولما كان قانون تنظيم الموازنة العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ قد وضع قبل تأسيس البنك المركزي فلم يشمل تمثيل البنك في المجلس الاستشاري المؤلف بمقتضى القانون المشار اليه ، لذلك وضع هذا التعليل لتحقيق الغاية المذكورة .

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

الاسباب الموجبة

لم ينص في قانون البندول لسنة ١٩٢٧ على عقوبات معينة لبعض الجرائم التي ترتكب خلالها لاحكامه وغاياته وقد حدث ان استعمل بندول مقلد او مزوج عن بعض الاعوية من قبل بعض الاشخاص فاقامت الجمارك دعواى عليهم كانت نتيجة الخسارة وضياح مبالغ على الخزينة بسبب عدم النص على مثل هذه الحالات في القانون المعمول به او قانون العقوبات .

لذلك فقد وجد من المناسب وضع هذا التعليل وتضمنته نصوصا تعاقب مرتكبي امثال هذه الاعمال حفاظا على حقوق وموارد الخزينة .

المادة (٢) يلغى ما جاء في المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

(٤) - « يؤلف مجلس استشارى من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي ورئيس دايوان المحاسبة ونائب رئيس مجلس الاعمار لايذاء رايه في تقدير واردات والنفقات والرسوم والضرائب وبالصيغة العامة للميزانية » .

- ٤ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ٦٥ المعدل لقانون البندول هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون

قانون موقت معدل لقانون البندول

رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البندول لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون البندول لسنة ١٩٢٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تستبدل عبارة (قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦) حينما وردت في القانون الاصلي بعبارة (قانون الجمارك والمكوس المعمول به) .

٣ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة كلمة (والرسوم) بعد كلمة (الضرائب) الواردة فيها .

٤ - يلغى نص المادة السادسة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

٦ - ١ - أ - يعاقب بالاغفال الشاقة المرقمة من قبل المحكمة النظامية المختصة كل من يزور او يقلسد اى بندول او يبيعه او يستعمله او يحوزه مع علمه بانه مزور او مقلد . وكذلك يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد بجوارته من علم منه قالب او اداة يمكن استعمالها لطبع البندول .

هذا من الأشهر

- ب . يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة كل من يعيد استعمال اى بندول مستعمل .
- ج . يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً او بكنتا العقوبتين كل من وجد في حيازته بندول مستعمل .
- د . كل من كان في حوزته مواد تسرى عليها احكام هذا القانون وكل من باعها او عرضها للبيع وكانت موضوعاً في اوعية غير مملوكة بالبندول على الصورة المعينة في هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن ضعف رسوم المكوس او الانتاج المحلي المتحققة عليها ولا تزيد على خمسة امثالها مع مصادرة المظبوطات .

٢ - تختص المحاكم الجزائية بالنظر في الجرائم المصوص عليها في البنود (ب ، ج ، د) من الفقرة (١) من هذه المادة .

٥ - تنفذ المادة العاشرة التالية الى اخر القانون الاصلي . -

١٠ - للوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك والمكوس او لمن ينييه عنه ، ان ينهي عن طريق المصالحة اية دعوى او اجراءات اقيمت او شرع فيها ولم تقتنر بحكم قضائي قطعي ضد اى شخص ارتكب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البنود (ب ، ج ، د) من الفقرة (١) من المادة السادسة من هذا القانون . وله ان يقبل اية غرامة مالية يراها مناسبة مقابل التسوية او المصالحة .

الاسباب الموجبة

- ٥ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

حيث ان دائرة الجمارك كانت قد استوفت منذ سنة ١٩٤٩ رسوماً اضافية عن الكحول المصنوعة في الاردن دون ملاحقة اي تعريف (المشروبات الروحية) الواردة في قانون المسكرات لا تشمل الكحول والمسكرات الاخرى ومن اجل تقنين هذا الاستيفاء كما اقتضته المصلحة العامة كان لا بد من تعديل قانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ وبما ان القانون رقم (٢٠) المذكور كان قد لغي بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ فكان لا بد من وضع هذا القانون المعدل ليعود العمل بالقانون الملغى تمهيداً لتعديل الغاية المبينة آنفاً .

الاسباب الموجبة

هو وقوع خطأ في الاشارة الى قانون سابق عندما درس القانون في مجلس الامة .

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة من البضائع المستوردة والمصدرة محلياً

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بشطب عبارة (رقم ٢١ لسنة ١٩٤٩) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (رقم ١١ لسنة ١٩٤٨) .

- ٧ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمارك والحكومة هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة محلياً

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٦/٥ .

المادة ٢ - تعدل المادة السادسة من القانون الاصلي بحذف الفقرة (١) منها واعادة ترقيم باقي الفقرات مجدداً من (١ - ٧) .

المادة ٣ - يعود العمل بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ كما كان عليه قبل الغائه بالفقرة (١) من المادة (٦) من القانون الاصلي .

- ٦ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

الاسباب الموجبة

حيث ان دائرة الجمارك كانت قد استوفيت منذ سنة ١٩٤٩ رسوما اضافية عن الكحول المصنوعة في الاردن دون ملاحظة ان تعريف (المشروبات الروحية الواردة في تانسون المذكرات لا تشمل الكحول والمسكرات الاخرى، ومن اجل تقنين هذا الاستيفاء كما اقتضته المصلحة العامة كان لابد من تعديل قانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩.

قانون موقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية
لرسوم الجمر ك والمكوس

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمر ك والمكوس لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (المشروبات الروحية) الواردة فيها (والمسكرات والكحول)

المادة ٣ - تعتبر الرسوم التي استوفيت عن المسكرات والكحول بموجب القانون الاصيلي كأنها استوفيت بموجب احكام المادة الثالثة منه حسب عدلت بهذا القانون ولا ترد ما لم يكن صلحها حكم قطعي .

- ٨ -

السيد الرئيس

القانون الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني

(١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٢) يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-

هـ) أ - يجوز لمجلس الوزراء ان يفرض بالاضافة الى الرسوم الجمركية ورسوم المكوس ورسوم الانتاج المحلي رسوما لمنفعة الحرس الوطني على التبغ والسجائر والمشروبات الروحية ، وذلك بالنسبة التي يقررها .

ب - يجوز للوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك او من ينوبه ان يسمح باعادة المبالغ المستوفاة بالاستناد الى الفقرة الاولى من هذه المادة او اية نسبة منها وذلك في الحالات التي يجوز له فيها بمقتضى قانون الجمارك رقم (١) لسنة ١٩٦٢ أو قوانين المكوس او رسوم الانتاج المحلي وتعديلاتها اعادة رسوم الجمارك او رسوم المكوس او الانتاج المحلي بالكيفية والنسب والشروط المنصوص عليها في القوانين المذكورة .

(٣) يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المكوس اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الاصيلي وحتى تاريخ العمل بهذا القانون تحصيلاً قانونياً وكأنه قد تم بمقتضى احكام هذا القانون ولا يجوز المطالبة باسترداده بالطرق الادارية أو القضائية .

- ٩ -

السيد الرئيس

القانون الموقت رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
الجميع موافقون .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الاصيلي على الوجه التالي :-

أ - بشطب ما جاء فيها تعريفاً لعبارة (الحاكم الاداري) والاستعاضة عنه بمايلي :-
« المحافظه أو المتصرف أو مدير القضاء حسب مقتضى الحال » .
ب - بشطب كلمة (اللجنة) وتعريفها .

المادة (٣) تحذف كلمة (اللجنة) وعبارة (رئيس اللجنة) حيثما وردت في القانون الاصيلي ويستعاض عنه بعبارة (الحاكم الاداي) .

المادة (٤) تعدل المادة الثامنة من القانون الاصيلي على الوجه التالي :-
أ - يستعاض عن كلمة (تمديد) بكلمة (ممدد) وعن كلمة (تستصوب) بكلمة (يستصوب) وعن كلمة (لها) بكلمة (له) الواردة جميعها في الفقرة (ب) .

ب - يشطب ما جاء في الفقرة (هـ) ويستعاض عنه بمايلي :-

« تجرى المزايدة بحضور أحد الموظفين الذين ينتدبهم الحاكم الاداري لهذه الغاية . أما اذا أجريت خارج مركز الحاكم الاداري فيعين المذكور شخصين من الهيئة الاختيارية يقومان مقامه وتجري المزايدة بحضورهما وعند انتهائها ينظم الجاني محضراً يوقعه هو والشخصين المعينين .

المادة (٥) تضاف الى القانون الاصيلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٤) منه مباشرة برقم (١٥) ويعد رقم المواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨) لتصبح (١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) .

المادة (١٥)

يسرشد الحاكم الاداري براء الموظفين المختصين في منطقتهم قبل اصدار قراره

هذا من المجلد

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مائه ومجموعه وبالصيغة التي سرفع فيها الى
الحكومة) .

السيد الرئيس :

التانون الموقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ قانون
بنك الائتماء الصناعي ، هل يوافق المجلس عليه كما
رود من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

الاسباب الموجبة

ان الغاية من هذا القانون هي تشجيع وتمويل
المشاريع الصناعية وتنشيطها ومساعدتها وتوسيعها
وتطويرها وتحديثها وزيادة فرص العمل في الاردن
وتنمية القطاع الخاص ومساعدته وبالتالي السير في
النهضة الاردنية قلما الى الامام .

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٨

قانون بنك الائتماء الصناعي

○○○○

الفصل الاول

مبادئ عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك الائتماء الصناعي لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على
خلاف ذلك .

الملكية - الملكية الاردنية الهاشمية

الحكومة - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

البنك - بنك الائتماء الصناعي المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون .

المجلس - مجلس ادارة بنك الائتماء الصناعي

مشروع صناعي - اية مؤسسة اردنية يملكها القطاع الخاص وتعمل الربح وهي قائمة او ستقوم
لتعنى بالتصنيع او السياحة او النقل الخاص بالسائح فقط او التعدين
او التحويل الصناعي لصادر الثروة الطبيعية في المملكة او غلختها .

فريق آخر - اية مؤسسة او جهاز من مؤسسات واجهزة الحكومة او اية حكومة اجنبية ،
واية منظمة او جهاز او وكالة او مؤسسة تمويل دولية ، وى فرد او هيئة
او شركة خاصة ، او عامة او جمعية تعاونية ، سواء كان عاملاً او خاصاً ،
افرادياً او بالاشتراك .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الائتماء الصناعي) يكون له ولاية
دائمة ، واستقلال مالي واداري ، وخاتم خاص به ، وشخصية اعتبارية بحيث يقيم الدعاوى
وتقام عليه باسمه .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان ، وله ان ينشئ فروعاً او وكالات وان يعين الوكلاء
والمراسلين في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تطبق على البنك احكام قانون الشركات المعمول به اذا كانت متفقة مع غايات البنك ولم يرد نص
على خلاف ذلك في هذا القانون او في انظمة البنك وتعليماته .

الفصل الثاني

غايات البنك

المادة ٦ - ان غايات البنك هي : -

أ - تشجيع المشاريع الصناعية ، وتنشيطها . ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .

ب - زيادة فرص العمل في المملكة .

ج - تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها .

د - مساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور في المملكة .

هـ - تشجيع الصناعات الصغيرة ، المحلية واليدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات
التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية .

و - تشجيع تمويل المشاريع الصناعية ، من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية العامة او
الخاصة او الدولية .

المادة ٧ - يقوم البنك لتحقيق غاياته بما يلي : -

أ - تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية ، وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها .

ب - تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة طويلة الاجل او متوسطة الاجل ، او شراء
سندات المشاريع الصناعية او شراء اسهمها او القيام بكل ذلك .

ج - الاكتتاب باسمهم المشاريع الصناعية او ضمان بيعها او تملكها .

د - شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية .

هـ - اصدار الكفالات والكفالات المقابلة .

هذه من الاصل

- و - تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها .
 ز - اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق انتاج المشاريع الصناعية ، والحفز على اعداد الدراسات وتقويمها .
 ح - اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية او اقراضها .
 ط - تبني أية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك شريطة ان تتسجم مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ - البنك مخول بصلاحيات الاقتراض وتقديم السلف والكفالات للأفراد والمنظمات والهيئات الاعتبارية . والدخول في عمليات التمويل ومعاملاته معهم . حسب الشروط التي يراها البنك مناسبة على ان تؤخذ الأمور التالية بعين الاعتبار : -
 أ - إمكانية الحصول على التمويل اللازم كلياً او جزئياً مع مصادر اخرى بشروط معقولة .
 ب - سلامة المشروع الصناعي من الوجهتين الفنية والاقتصادية .
 ج - مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية للمملكة .
 د - قدرة المشروع الصناعي على الربح في اسواق لا تتمتع بالحماية .

المادة ٩ - لا يجوز للبنك اعطاء القروض او القيام بأي نوع من انواع التمويل لاي مشروع صناعي :-
 أ - الا على اساس التزام اكيد من المستفيدين بالوفاء .
 ب - والا بضمانات كافية .
 ج - والا بعد التثبت من قدرة المشروع على الوفاء .

المادة ١٠ - للبنك ان يطلب الحصول على ادلة كافية تثبت بان القروض او اي تمويل آخر قد استعملت في تحقيق اغراض التي منحت الاموال لتحقيقها .

المادة ١١ - للبنك ان يطلب من عملائه ادارة مشاريعهم بجد ونشاط ، وعلى المستويات المهنية والمالية السليمة ، والاحتفاظ بسجلات ادارية سليمة وقيود حسابة صحيحة .

الفصل الثالث

سلطات البنك

المادة ١٢ - تحقيقاً لغايات هذا القانون ، يخول البنك الصلاحيات والسلطات التالية التي يمارسها وفقاً للطرق والشروط التي يقررها المجلس بين حين وآخر .

أ - ان يرم المقود والاتفاقات وعقود الإيجار مع طريق آخر ، وان يبد لها وينفذها .

ب - أن يقبل الهبات والخدمات ويستعملها لاغراضه الخاصة سواء كانت اموالاً او املاكاً او حقوقاً .

ج - ان يتعاقد مع محامين او مهندسين او اي نوع آخر من المستشارين الاردنيين او الاجانب لخدمته . شريطة اعطاء الاولوية للاردنيين .

د - ان يمتلك الاملاك الحقيقية او الشخصية ، بما في ذلك الرهونات والسندات والاسهم وسندات الايداع والكتالات والعقود والضمانات والمطالبات والنقود والمسكوكات والشيكات والسندات التجارية والقبولات عامة وقبولات البنوك خاصة . والتحاويل البرقية واي وثائق مثبته للدين او التملك ، وان يتصرف بهذه الاملاك ضمن الشروط وبالوسائل التي يقررها المجلس .

هـ - أن يكفل الدفع مقابل أية وثيقة من الوثائق المدرجة في (د) .

و - أن يصدر خطابات الاعتماد وخطابات الضمان .

ز - أن يحصل أي حق من حقوق البنك القانونية أو يبالغ عليه . وان يقاضي طرفاً آخر بشأن الالتزامات والحقوق . واذا قرر المجلس اعتبار قروض البنك ديوناً حكومية فإنها عندئذ يجب ان تحصل وفق قوانين تحصيل الاموال الاميرية المعمول بها في المملكة .

ح - أن يفتح حسابات جارية وان يودع ودائع لاجل في أي بنك أو شركة استثمار محلية أو أجنبية ، دون تحديد للمكان أو القيمة .

ط - أن يكفل القروض أو وسائل التمويل التي يقدمها المستثمرون في المملكة أو في الخارج للمشاريع الصناعية .

ي - أن يقرض من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية شريطة : -

١ - أن تصبح هذه القروض ديناً ممتازاً على موجودات البنك .

٢ - أن يكون إصدار السندات المحلية قد تم بموافقة وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي .

٣ - أن يكون الاقتراض من المصادر الخارجية بموافقة الحكومة ، وان تكتفل الحكومة القروض الخارجية وفوائدها اذا طلب منها ذلك .

ك - أن يمتلك العقارات لاستعماله الخاص فقط ، وفي حالة الوفاء بدين مستحق أصبح تحصيله مشكوكاً فيه ، وللبنك أن يمتلك العقارات والممتلكات المنقولة وغير المنقولة وعليه أن يتخلص منها ببيعها بأقرب فرصة ممكنة اذا كانت تفيض عن حاجات استعماله الخاص .

ل - أن يقوم بشكل عام بجميع الاجراءات والتدابير المتعلقة بممارسة صلاحياته والمنبثقة عنها بمقتضى أحكام هذا القانون .

هكذا من الأشهر

المادة ١٣ - للبنك ان يمنح القروض للصناعات الصغيرة بمبلغ لا تزيد عن (٥٠٠٠) دينار لأي عميل شريطة ألا يزيد مجموع الاقراض لهذه الصناعات عن ١٠٪ من مجموع موجودات البنك ويقرر المجلس شروط منح هذه القروض .

المادة ١٤ - لا يجوز للبنك :

- أ - أن يمنح أية تسهيلات مالية للحكومة أو البلديات أو الزراعة أو مرافق الخدمات العامة وأية مؤسسة لم يسمح هذا القانون بتقديم التسهيلات لها . ولا يشمل ذلك شراء أدوات أو سندات الحكومة الأردنية ، كما لا يشمل هذا الحظر المشاريع الصناعية التي تساهم فيها أو تقرضها الحكومة .
- ب - أن يقبل الودائع بفائدة أو بدون فائدة .
- ج - أن يعطي قروضا تقل آجالها عن سنة واحدة .
- د - أن يتبنى سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية أو السياسة النقدية في المملكة .
- هـ - أن يعيد تقدير رأسماله بقصد زيادة القيمة الاسمية للسهم الواحد ، أو قسمة السهم الواحد الى عدد أكبر من الاسهم .
- و - أن يحصل على تسهيلات ائتمانية من البنك المركزي سواء عن طريق القروض أو السلف أو إعادة الخصم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

الفصل الرابع

رأس المال

المادة ١٥ - رأس مال البنك المصرح به ثلاثة ملايين دينار مقسومة على ثلاثة ملايين سهم قيمة كل منها دينار واحد . وتقسّم الاسهم الى نوعين :

- أ - أسهم عادية (وعدها المصرح به ١٠٠٠٠٠٠ سهم) تمتلكها خزانة الحكومة فقط .
- ب - أسهم ممتازة (وعدها المصرح به ٢٠٠٠٠٠٠ سهم) يمتلكها القطاع الخاص فقط .

المادة ١٦ - تسدّد مساهمة الحكومة في رأس مال البنك كما يلي :

- أ - تحول جميع موجودات صندوق الانهاء الصناعي الى البنك كما يجري تقديرها خلال شهر من نفاذ العمل بهذا القانون .
- ب - ويدفع رصيد المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية ، يستحق الأول منها بتاريخ تأسيس البنك ، ويستحق القسط الثاني خلال (١٢) شهراً من هذا التاريخ ، والثالث خلال (١٨) شهراً من تاريخه .

المادة ١٧ - تعرض الاسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الاوقات التي يقررها المجلس ويسدد القطاع الخاص أي الافراد والشركات والمنظمات والهيئات المحلية أو الاجنبية قيمة الاسهم الممتازة التي اكتتبوا بها بالطريقة ويمدد الاقساط التي يقررها المجلس شريطة ألا تزيد مهلة الدفع لكامل الثمن عن ثلاث سنوات .

المادة ١٨ - بعد قيد الاستدراكات الخاصة بالفائدة المستحقة على المبالغ المقرضة وتنفقات التشغيل واستهلاك الموجودات وأي نوع من انواع الاحتياطي يجري توزيع الارباح كما يلي :

- أ - توزع الارباح على الاسهم الممتازة فقط بنسبة حدها الأدنى المضمون ٦٪ في السنة .
- ب - اذا نقصت الارباح المدة للتوزيع في سنة ما عن هذا الحد الأدنى المضمون فان الحكومة تحوّل بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفسوق للمساهمين ولا تعتبر مثل هذه المدفوعات ديناً للحكومة على البنك .
- ج - اذا زادت الارباح المدة للتوزيع في سنة ما عن ١٢٪ في السنة ، فان فائض هذه الزيادة يوزع أرباحاً لجميع الاسهم العادية والممتازة على السواء .
- د - يجوز ان يوزع ما يزيد من الارباح عن ٦٪ في السنة على شكل أسهم أو سندات خاصة بالبنك أو بالشركات المساهمة الأردنية .
- هـ - تكون جميع الارباح الموزعة على المساهمين معفاة من ضريبة الدخل .

المادة ١٩ - يجوز زيادة رأس مال البنك بقرار من المجلس توافق عليه أكثرية الهيئة العاملة لحملته الاسهم العادية والممتازة . وفي حالة زيادة رأسمال البنك ، يكون للمساهمين المسجلين حق الاسبقية في الاكتتاب بالاسهم الجديدة من حيث احتفاظهم بنفس النسبة من رأس المال .

المادة ٢٠ - يقرر المجلس نسبة عدد الاسهم التي يمكن ان يمتلكها الاجانب . وللمجلس ان يرفض أية مساهمة للاسباب التي يعتقد بوجاهتها ، وله ان يمارس أية سلطة أو صلاحية ليحول دون تسلط فرد او جماعة على مقدرات البنك .

المادة ٢١ - لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع القضايا المعروضة على الهيئة العامة - باستثناء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذي لا تشترك فيه الاسهم العادية - شريطة ألا يزيد مجموع الاصوات التي تملكها الاسهم العادية في أي اجتماع عن $\frac{1}{3}$ ثلث عدد الاصوات المثلثة في ذلك الاجتماع .

المادة ٢٢ - أ - لا يجوز إلغاء البنك أو تصفيته إلا بقانون .

ب - في حالة تصفية البنك ، توزع موجوداته على أسهمه وتدفع أولاً قيمة الاسهم الممتازة على ألا يقل ما يصيب السهم الواحد عن قيمته الاسمية أي دينار واحد .

هذا من المصلحة

الفصل الخامس تنظيم البنك وادارته

المادة ٢٣ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ورئيس المجلس ونائب الرئيس ومدير عام البنك ، وجهاز تنفيذي بالعدد اللازم لذلك .

المادة ٢٤ - يؤلف مجلس الادارة من تسعة أعضاء أو أكثر (على ألا يزيد عن خمسة عشر عضواً) وذلك على الوجه التالي : -

أ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .

ب - ممثل عن مجلس الاعمار الاردني .

ج - ممثل عن البنك المركزي الاردني .

د - ممثلان عن البنوك التجارية .

هـ - ممثل عن الغرف الصناعية .

و - ثلاثة ممثلين عن حملة الاسهم الممتازة

ز - ممثل أو أكثر يجري تعيينه حسب احكام المادة (٢٩) من هذا القانون

المادة ٢٥ - يجري تعيين ممثل وزارة الاقتصاد وممثل مجلس الاعمار الاردني وممثل البنك المركزي الاردني بقرار من وزير الاقتصاد الوطني ، ونائب رئيس مجلس الاعمار ومحافظ البنك المركزي الاردني على التوالي . وفي حالة غياب أي منهم يجري تعيين ممثل آخر بنفس الطريقة لينوب عن العضو المتغيب خلال مدة تغيبه .

المادة ٢٦ - يجري تعيين ممثلي البنوك التجارية في المجلس حسب الترتيب التالي : -

أ - تدرج اسماء البنوك المرخصة العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال ، الاعلى فالادنى ، وإذا تساوت مساهمة بنكين أو أكثر فترتب الاسماء في الجدول بالترتيب الابجدي فيما بينها شريطة ألا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن ٥٠,٠٠٠ دينار .

ب - يعين ممثلا للبنكين المدرج اسميهما في اعلى القائمة ممثلين للبنوك التجارية في المجلس ويتبع الترتيب الدورى بعد ذلك في تعيين خلفيهما .

ج - إذا نقصت مساهمة بنك عن ٥٠,٠٠٠ دينار في أى وقت ، تسقط عضوية مثله فوراً ، ويشطب اسم البنك من القائمة .

د - سلا تشترك اسهم البنوك المسجلة اسماؤها في القائمة في انتخابات اعضاء مجلس الادارة الاخرين .

المادة ٢٧ - يجري تعيين ممثل الغرف الصناعية بناء على قرار يتخذه مجلس اتحاد هذه الغرف ويصادقه وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٢٨ - لا يجوز ان تقل مساهمة أي عضو من ممثلي حملة الاسهم الممتازة في رأس مال البنك عن (١٠٠٠) دينار وتسقط العضوية تلقائياً إذا نقصت المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .

المادة ٢٩ - إذا بلغت مساهمة أي شخص أو بنك أو مؤسسة خاصة في البنك ١٠ ٪ من رأس ماله المصرح به فيحق لهذا الشخص أو المؤسسة ان يعين ممثلاً له عضواً في مجلس الادارة دون الاشتراك في الانتخابات العامة ، وتسقط هذه العضوية تلقائياً إذا نقصت المساهمة خلال مدة العضوية عن هذه النسبة .

المادة ٣٠ - تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ما عدا ممثلي البنوك فتكون مدة عضويتهم سنة واحدة .

المادة ٣١ - تحدد علاوات اعضاء المجلس بقرار منه على ألا تتجاوز ٧٥٠ ديناراً في السنة وعلى ان تحسب على اساس عدد الجلسات التي يحضرها العضو أو نائبه .

المادة ٣٢ - أ - ينتخب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس من بين اعضاء المجلس بدقنضى احكام قانون الشركات ويقوم رئيس المجلس بتمثيل البنك في علاقاته مع الحكومة ويمارس نائب الرئيس صلاحيات رئيس المجلس عند غيابه .

ب - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها رئيس المجلس او بناء على طلب خطي يقدمه اربعة اعضاء في المجلس يوضحون فيه اسباب عقد الاجتماع ويجب الا يقل عدد الاجتماعات عن مرة واحدة في الشهر .

ج - يتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور ثلثي اعضاء المجلس وتتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

د - يعين المدير العام احد موظفي البنك امينا عاما للمجلس يكون مسؤولاً عن تدوين وقائع الجلسات التي يوقعها رئيس المجلس والمدير العام وهذا الموظف كما يكون مسؤولاً عن تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ - اذا توفي أي عضو من اعضاء المجلس أو استقال أو انفصل عن عمله أو فقد مركزه لأي سبب من الاسباب قبل انتهاء مدة خدمته المقررة فيعين شخص آخر في مكانه الذي خلا

هكذا من الأشهر

لا كمال المدة الباقية حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان العضو معيناً ، أما اذا كان منتخباً فيحل محله المرشح الذي حاز على أكبر عدد من الاصوات ولم ينجح في الانتخابات الأخيرة .

و - للمجلس أن يسمح لمراقبين أو خبراء أو مستشارين أو موظفين بحضور اجتماعاته اذا رأى ذلك مناسباً .

المادة ٣٣ - يجوز للمجلس ان يؤلف بلجاً خاصة يعهد اليها ببعض صلاحياته أو بالقيام بوظائف وواجبات معينة . ويمكن أن تضمن عضوية هذه اللجان أعضاء المجلس والمدير العام ونائيه وموظفي الجهاز التنفيذي . وتحدد صلاحيات هذه اللجان وميادين عملها بقرارات المجلس التي تتنصن تأليفها .

المادة ٣٤ - للمجلس وحده ان يتخذ القرارات التي يراها مناسبة بشأن الامور التالية :

أ - تقرير السياسة العامة للبنك ووضع الانظمة الداخلية الضرورية التي يجب عرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها في أول اجتماع يعقد لها .

ب - وضع الانظمة والتعليمات التطبيقية لتوضيح واجبات موظفي البنك ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم وضمان القيام بها على أفضل الوجه .

ج - تحديد عدد الوظائف في البنك ، وتصنيفها ودرجاتها ورواتبها .

د - تعيين المدير العام ونائب المدير العام والخبراء والمستشارين والمحامي أو المستشار القانوني وطبيب البنك .

هـ - تعيين مدققي الحسابات وتقرير مكافآتهم واجورهم السنوية .

و - تأسيس الفروع والوكالات وتعيين المراسلين في المملكة وفي خارجها .

ز - تحديد اسعار فائدة الاقراض وشروطه .

ح - الاستدانة من داخل المملكة وخارجها .

ط - إصدار الاسهم أو السندات لزيادة رأس مال البنك العامل .

ي - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .

ك - تحضير التقرير السنوي للبنك قبل عرضه على الهيئة العامة .

ل - وضع التعليمات الاساسية والخاصة بالامور التالية :

١ - شروط منح القروض للمشاريع الصناعية وتحصيلها .

٢ - المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية أو شراء سنداتها .

٣ - إدارة الاوراق المالية في محفظة البنك .

٤ - توظيف موجودات البنك السائلة بما في ذلك استثمارها في سندات الحكومة الأردنية .

٥ - الحفاظ على اموال البنك ومستنداته ووثائقه وضمان إجراءات المراقبة الثنائية وغير ذلك من الاحتياطات لحمايتها من سوء التصرف .

٦ - تحديد انواع الضمانات المقبولة تأميناً لقروض البنك بما في ذلك رهن الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وشروط تأمين هذه الرهونات ضد الاخطار المختلفة خلال مدة الرهن . وكذلك الاسهم والسندات والكفالات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية .

٧ - تقديم التواصي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون في ضوء الخبرة والتطبيق .

المادة ٣٥ - أ - اذا كان لأي عضو نفع شخص خاص في اتخاذ أي قرار من قرارات المجلس فإن عليه أن يعلن ذلك وان ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار .

ب - لا يجوز لأي عضو في المجلس الحضور على قروض شخصية من البنك .

ج - لا يجوز للعضو حضور الجلسات التي تتخذ فيها قرارات بمنح قروض لمشاريع صناعية تزيد مساهمته الشخصية فيها عن ٥٪ من رأسماله .

المادة ٣٦ - يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ومستخديه الذين تنظم الشؤون المتعلقة بهم أنظمة وتعليمات خاصة يقرها المجلس وتحدد فيها طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام وسلم الرواتب والعلاوات والمكافآت وتعيين الواجبات ونص القسم والاجراءات التأديبية والصرف من الخدمة والجزل وسائر حقوقهم في التعويض أو صندوق الادخار وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم شريطة ألا تكون رواتبهم أو مكافآتهم أو تعويضاتهم محسوبة على أساس الربح الصافي للبنك .

المادة ٣٧ - يكون المدير العام رئيس الجهاز التنفيذي وهو المسؤول وحده عن تطبيق السياسة العامة والانظمة والتعليمات والقرارات التي يضعها المجلس ، ويمثل البنك في جميع علاقاته مع الجمهور والمؤسسات الأخرى ما عدا الحكومة كما يمثل البنك في كل المعاملات القضائية المتصلة باعمال البنك ونشاطاته . ويحضر اجتماعات المجلس ويذلي فيها بأرائه دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ٣٨ - على المدير العام ان يقدم للمجلس كل المعلومات المتوافرة والتوصيات التي تمكن المجلس من وضع السياسة العامة للبنك ، وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى ضرورتها لتحقيق اهداف البنك وتنفيذ سياسته العامة .

هكذا من الأشهر

المادة ٣٩- يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال البنك ويمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه .

المادة ٤٠- يجب ان يتفرغ المدير العام ونائبه تفرغاً كاملاً لادارة البنك ، ولا يجوز للمدير العام او لنائبه ان يكون عضواً في مجلس ادارة اى بنك او مؤسسة تجارية او مشروع صناعي الا اذا كان للبنك مصلحة خاصة فيها واتخذ المجلس قراراً بذلك .

المادة ٤١- يعتبر اى عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك او منتدب لخدمة اى مشروع صناعي للبنك مصلحة مالية فيه برئ الذمة بالنسبة لاي قرار اتخذه بحكم قيامه بهذه الاعمال . ويتحمل البنك جميع التكاليف والنفقات المترتبة على مقاضاته بسبب هذه الاعمال الا اذا صدر عليه حكم بالاهمال المتعمد او سوء السلوك في تنفيذ واجباته .

المادة ٤٢- لا يعتبر اى عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك مسؤولاً عن اية خساره او مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص او انخفاض في قيمة عقار او سند يحتفظ به البنك كضمان لترويضه . او بسبب افلاس عميل او مدير او فقدان السيولة في موجوداته او اخلاعه بالتأتون . الا اذا وافق المجلس على ان الخساره او الاتفاق ناجم عن خطأ مقصود او اهمال متعمد او سوء سلوك واضح ارتكبه عضو المجلس او الموظف او المستخدم عند تأدية واجباته .

المادة ٤٣- ان برائة الذمة المنصوص عليها في المادتين ٤١ و ٤٢ لا تحول دون حصول عضو المجلس او الموظف او المستخدم في البنك على حقوقه المقررة بمقتضى احكام اى قانون او نظام او اتفاق او قرار للهيئة العامة او غير ذلك .

الفصل السادس

اجتماع الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٤- أ - يعقد الاجتماع الاول العادي للهيئة العامة للمساهمين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء اقبال الاكتتاب في الاسهم الممتازة ، ويعقد بعد ذلك اجتماع سنوى عادى خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر تلي انتهاء السنة المالية للبنك .

ب - تعقد اجتماعات فوق العادة للهيئة العامة للمساهمين بناء على قرار من مجلس الاداره او بناء على طلب خطي من مساهمين يحملون فيما بينهم ما لا يقل عن ٣٪ من اسهم البنك الممتازة .

المادة ٤٥- يجرى اعلام المساهمين عن مواعيد الاجتماعات العادية وفوق العادة ، وذلك قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الاقل عن طريق الاعلان في صحيفتين محليتين على الاقل وارسل اشعارات الدعوة بالبريد المضمون الى المساهمين المسجلين في دفاتر البنك حسب آخر المعلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٦- أ - يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ٥٠٪ من حملة الاسهم الممتازة اصالة او وكالة . واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لاشعار يعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين على الاقل ويعتبر النصاب القانوني في ذلك الاجتماع مكتملاً مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة اصالة او وكالة .

ب - تتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة لعدد الاصوات التي يملكها المساهمون اصالة او وكالة بما في ذلك الاسهم العادية .

ج - لا تشترك في انتخابات اعضاء مجلس الادارة الاسهم العادية والاسهم الممتازة الخاصة بالبنوك العاملة في المملكة والمدرجة أسماؤها في القائمة أو المؤسسات التي تزيده مساهمتها عن ١٠٪ من رأس المال المصرح به .

الفصل السابع

الحسابات والتقارير

المادة ٤٧- تحفظ حسابات البنك بالطريقة وبالشكل اللذين يقررها المجلس .

المادة ٤٨- يدق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .

المادة ٤٩- تبتدىء سنة البنك المالية في (١) كانون الثاني وتنتهي في (٣١) كانون الاول من كل عام .

المادة ٥٠- ينظم البنك خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاء سنته المالية تقريراً شاملاً لنشاطه وبياناتاً كاملاً بموجوداته ومطلوباته ، وحساب ارباحه أو خسائره ونسخة من حساباته الختامية مصدقة من مدققي الحسابات .

المادة ٥١- يجري تنظيم حسابات البنك وتقرير المجلس السنوي بمقتضى احكام قانون الشركات وتعرض جميع هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتشر كشوفات الحسابات الختامية فقط بعد إقرارها في الجريدة الرسمية .

الفصل الثامن

الاحتياطي

المادة ٥٢- قبل اعلان الارباح المدة للتوزيع أو توزيعها ، يخصص الاحتياطي اللازم للديون والمساهمات المالكة والمشارك فيها ولطوارئ بنسبة ٥٠٪ من الارباح في السنتين الاوليتين ، ونسبة ٢٥٪ من الارباح في السنوات التالية الى ان يبلغ مقدار هذا الاحتياطي كامل قيمة أسهم البنك المدفوعة .

كل من الأشهر

الفصل التاسع

سرية العمل في البنك

المادة ٥٣ - أ - تعتبر جميع طلبات القروض ومستنداتها والمعلومات الواردة فيها عن تفاصيل المشروع معاملات سرية ومكتومة، ويجب أن تحفظ بطرق لا تسمح بالإطلاع عليها إلا للشخص مفوض بذلك.
ب - يجوز للمالك أي مشروع صناعي عدم اطلاع أي عضو من أعضاء المجلس على تفاصيل مشروعه اذا كان هذا العضو مالكا لمشروع مماثل ومنافس وعلى هذا العضو أن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها طلب ذلك المشروع.

الفصل العاشر

الاعفاء من الضرائب

المادة ٥٤ - تغنى ارباح البنك وممتلكاته ووثائقه ومعاملاته من كافة الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية ولا يشمل هذا الاعفاء المشاريع الصناعية التي يكون للبنك علاقة مالية بها.
المادة ٥٥ - يغنى موظفو البنك ومستخدموه ومستشاروه الذين لا يعملون بالجنسية الاردنية من أية ضريبة على ما يدفعه لهم البنك من رواتب أو مكافآت أو اجور.

الفصل الحادي عشر

مؤقت

مادة مؤقتة أ - يؤلف مجلس إدارة مؤقت لإدارة أعمال البنك فور نفاذ هذا القانون من ميثاق وزارة الاقتصاد الوطني وممثل مجلس الاعمار الاردني وممثل البنك المركزي الاردني وممثل البنوك التجارية وممثل اتحاد الغرف الصناعية ويمارس هذا المجلس المؤقت جميع صلاحيات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون الى حين تأليف المجلس الدائم.
ب - يشرف هذا المجلس على ادارة اموال صندوق الائتماء الصناعي بعد تحويلها الى البنك ولا يقوم باعطاء أية قروض جديدة او اجراء معاملات جديدة قبل الاكتمال بما لا يقل عن ٤٠٠,٠٠٠ سهم ممتاز ودفع ما لا يقل عن ثلث قيمتها.
ج - يضع هذا المجلس جميع الانظمة والتعليمات الضرورية لإدارة البنك والواجب وضعها لمؤسسة تعمل بمقتضى احكام قانون الشركات، ويجري العمل بها وتطبيقها الى ان تعرض على الهيئة العامة في اجتماعها الاول والثاني لاتقرارها.
د - تُلغى هذه المادة المؤقتة من القانون بعد انعقاد الاجتماع الاول للهيئة العامة وانتخاب اعضاء مجلس الادارة وتعيينهم حسب احكام هذا القانون.

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٥٦ - على الحكومة ودوائرها المختصة تقديم جميع المساعدات الممكنة للبنك للقيام بواجباته وتحقيق اهدافه.
المادة ٥٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٦٢ لسنة ٦٦ المعدل لتانون بنك الائتماء الصناعي. هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت؟

الجميع موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي

المادة - ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم () لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي.

المادة - ٢ - تبطل المادة (٢٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :-
« والى أن ينشأ هذا الاتحاد يكون ممثل اتحاد الغرف الصناعية هو ممثل غرفة صناعة عمان الذي يتم تعيينه بقرار من مجلس الغرفة وموافقة وزير الاقتصاد الوطني ».

المادة - ٣ - تعدل المادة المؤقتة الواردة في الفصل الحادي عشر (مؤقت) من القانون الاصلي كالآتي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

د - على الرغم مما ورد في المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ من هذا القانون يستمر مجلس الادارة الاول المؤقت قائما حتى نهاية عام ١٩٦٧.

ب - باضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

هـ - يجب على مجلس الادارة المؤقت والسلطات المختصة اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب وتعيين اعضاء مجلس الادارة السابق قبل مدة لا تقل عن ثلاثين يوما من موعد انتهاء مدة مجلس الادارة المؤقت.

و - يستمر العمل باحكام هذه المادة المؤقتة المعدلة حتى نهاية عام ١٩٦٧.

٤ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والان تلى مقررات اللجنة القانونية وارجوان يتفضل معالي السيد عبد الرحيم الواكد الى المنصة لاجل ذلك.

(أ)

السيد المقرر:

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتصايبها القانوني بتاريخ ١٨/١١/٦٧ وقررت انتخاب معالي السيد عبد الرحيم الواكد مقررا لها.

(اللجنة القانونية)

(اخذ المجلس علما به)

كل من الشغل

(ب)

السيد المقرر

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧ بحضور اصحاب المال السادة المقروءين عبد الرحيم الواكد، عبد الرحمن خليفة، انس طلاس حنايا.

ونظرت في القوانين التالية المحالة عليها، وبعد دراستها قررت ما يلي :-

(١) القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه قررت الموافقة عليه مع استبدال العبارة الواردة في نهاية الفقرة الاخيرة من المادة الثانية المعدلة وهي (تعذر التنفيذ في جدول الحقوق) بعبارة (مقدار التعويض) وحذف المادة الثالثة منه برمتها

(٢) القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة قررت الموافقة عليه مع اضافة عبارة (من قبل مجلس الوزراء) بعد عبارة (بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية).

(٣) قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون التعاقد العسكري قررت الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(٤) قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون الدفاع المدني قررت الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(٥) قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون الاحصاءات العامة. قررت الموافقة عليه مع استبدال عبارة (مدير دائرة

الاحصاءات العامة) الواردة في آخر الفقرة (ب) المعدلة بالمادة الرابعة بعبارة (الوزير). حذف المادة الخامسة من القانون برمتها حيث يمكن معالجة هذه الامور بموجب المادة (١١٤) من الدستور.

(٦) قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة. قررت الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(٧) قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون ضباط التعزيز. قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(٨) قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد. قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(٩) قانون مؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد. قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٠) قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١ قانون مؤقت معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوحة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١١) قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٢) قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٣) القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون. قررت اللجنة عدم قبوله حيث ترى اللجنة أن يحصلوا على قروضهم من مؤسسة الأقراس الزراعي، وإذا لا تسمح انظمتها بذلك يمكن تعديلها.

(١٤) أ - قانون مؤقت رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني.

ب - قانون مؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني قررت قبولها كما وردا من مجلس النواب المقرر.

(١٥) قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٦) قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٧) قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون المسكرات. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٨) قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ قانون اعمار مدينة معان المؤقت. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(١٩) قانون مؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

(٢٠) أ - قانون مؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة رعاية الشباب.

ب - قانون مؤقت رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب.

ج - قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ قانون مؤقت لقانون مؤسسة رعاية الشباب.

قررت قبولها الثلاثة كما وردت من مجلس النواب المقرر.

(٢١) قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ قانون حظر تربية الماعز. قررت عدم قبوله تأييدا لقرار مجلس النواب المقرر.

(٢٢) قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون التربية والتعليم. قررت قبوله كما ورد من مجلس النواب المقرر.

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة القانونية

هكذا من الأشعل

هكذا من الأشهل

السيد الرئيس :

فهمت ان هناك بعض الملاحظات لذلك نضع قرار اللجنة على البحث فترة فترة .

- ١ -

السيد الرئيس : (متاباً)

القانون رقم ٥٩ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه ، ما رأي اللجنة ؟

السيد المقرر :

حذفت المادة الثالثة ، هذه المادة اعطت لمدير الاراضي الحق في التدخل في عملة تسوية الاراضي . هذا الحق لا يملكه وزير المدلية فكيف يملكه مدير الاراضي ، يعني صار من حقه ان يتول هذه القضية براها هذا القاضي والقضية تلك براها ذلك القاضي ، فتوزيع الاعمال يتدخل به مدير الاراضي هذا لا يجوز

السيد خليفة :

... اذا سمحت التعديل ...

السيد المقرر .

... وزير المدلية نفسه لا يملك هذا الحق فكيف نعطي لمدير الاراضي .

السيد العلوان :

قرار اللجنة في عمله .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على تعديل اللجنة ؟

الجمع : موافقون

السيد الرئيس :

اذن القانون بشكله الذي عدلته اللجنة هل يوافق المجلس عليه ؟

الجمع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وكما سيعاد الى مجلس النواب الموقر) .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون الموقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	تعمل المادة (٩) من القانون الجديد	المادة المعمول بها
قررت اللجنة حذف عبارة (تعذر التنفيذ في جدول الحقوق) بعبارة (مقدار التعويض) .	تعمل المادة (٩) من القانون الاصيل بأضافة ويجوز لاستحق التعويض ان يتخذ قرار التعويض (ببشارة الاجراء) اذا ابرز شهادة من مدير الاراضي والمساحة تضمن تعذر التنفيذ في جدول الحقوق.	نص الفقرة (٧) من المادة (٩) من القانون الاصيل
قررت اللجنة شطباً	تعمل المادة (١٢) من القانون الاصيل بشطب عبارة (ان عملة تسوية الاراضي الواردة فيها والاستعانة عليها بعبارة (الى قاضي التسوية التي يختاره لسباع الاضرار) .	نص المادة (١٢) من القانون الاصيل
		نص المادة (١٢) من القانون الاصيل

هكذا من المأهول

الاسباب الموجبة

١ - تبين انه يتعذر على من يقر لهم التعويض بموجب المادة (٩) من القانون الاصيل قبض تعويضهم بسبب عدم امكانية تنفيذ قرار التعويض في جدول الحقوق . سيما في الحالات التي تخطط فيها الطرقات بطلب من المجالس المحلية او القروية او المجالس البلدية. لذلك وبما ان قانون الاجراء اجاز تنفيذ القرارات الصادرة من سلطات اخرى غير الحاكم في دائرة الاجراء اذ نصت على ذلك قوانين خاصة ، فقد عدلت المادة (٩) من القانون الاصيل لتتمكن دوائر الاجراء من القيام بذلك عند الضرورة .

٢ - بما ان مدير الاراضي والمساحة هو السلطة التي لديها جدول الحقوق لقرى المعلقة وهو الذي يقدر الاعتراضات الواجب نظرها حسب دورها بالنسبة للمصلحة العامة ، فقد اقتضت المصلحة العامة تعديل المادة (١٢) من القانون الاصيل بحيث يعطي صلاحية توزيع الاعتراضات على قضاة التسوية حسب مقتضى الحال بدلا من ان يحيلها الى محكمة التسوية.

قانون موقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة

١٩٦٦) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (٢) منها : -

« يجوز لمستحق التعويض ان يتفلسف قرار التعويض (بدائرة الاجراء) اذا ابرز شهادة من مدير الاراضي والمساحة تتضمن مقدار التعويض .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون الموقت رقم ٥٤ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون خدمة الضباط . هل يوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيعاد الى مجلس النواب الموقر) .

مجلس الاعيان	اجراءات اللجنة القانونية
قررت اللجنة اضافة عبارة (من قبل مجلس الوزراء) بعد عبارة (يجوب انظمة تصدر لهذه الغاية)	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	يبقى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستأخر منه ما يلي : - المادة (١٩) : - يجري تعيين الراتب والملاوات وعلاوات غلاء المينة والزيادات السنوية الضباط في القروات المسلحة الازدية بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية وتسرى احكام هذه الانظمة على ضباط الامن والامم وضباط التقارير العامة وذلك على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر .
المادة المعمول بها الان	نص المادة (١٩) من القانون الاصيل تكون الراتب وعلاوات غلاء المينة حسب الانظمة المعمول بها في الدولة .

هكذا من الأشمل

الاسباب الموجبة

بناء على ما اقتضته المصلحة العامة من توحيد الاسلوب في تحديد رواتب الضباط في القوات المسلحة والامن العام والخبرات ، وجد من الضروري وضع هذا القانون المعدل للمادة (١٩) من القانون الاصلي .

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

المادة ١ - يسي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالان قانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ٩/٧/١٩٦٦

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٩ :-

يجري تعيين الراتب والعلاوات وعلاوات غلاء المعيشة والزيادات السنوية للضباط في القوات المسلحة الاردنية بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية من قبل مجلس الوزراء وتسري احكام هذه الانظمة على ضباط الامن العام وضباط الخبرات العامة وذلك على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر .

- ٣ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ٦٦ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

ملحوظة لمجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التقاعد العسكري

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	نص المادة (٢٢) من القانون الاصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/١١/١٩٦٧	<p>يلغى ما جاء في المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>المادة (٢٢) :-</p> <p>١ - اذا قل ضابط غير طيار أو فرد أو توفي نتيجة اصابته فانت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفة ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة التقاعدية فيخصص له مائة راتبه الشهري الاخير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات فيخصص له ثلث راتبه الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب احكام هذا القانون يزيد عن الثلث تخصص له الراتب الاخير .</p> <p>ب - اما اذا قل ضابط طيار أو توفي نتيجة اصابته فانت الى وفاته من جراء قيامه بأعمال الطيران ومن اختصاصه ولم يكن قد اكمل (٢٠) سنة في الخدمة التقاعدية فيخصص له مائة نصف راتبه الاخير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات فيخصص له راتب تقاعد عسكري يقتضي احكام هذا القانون .</p> <p>ج - بالاضافة الى راتب التقاعد الذي يقتضي احكامه يجب ان يضاف الى الراتبين السابقين تطبق مع بقية تقديرات رواتب وعلاوات الضباط أو الفرد من سنة كاملة عموما على اساس راتبه الشهري الاخير على الاقل من ثلاثمائة دينار . يطبق التعويض في حوادث الاستعداد والتفكير أثناء قيام الضابط أو الفرد بعمله العسكري .</p> <p>د - اذا كان الضابط أو الفرد أعزب أو متزوجا وليس له اولاد يطبق التعويض المذكورين في الشرع عينه بموجب الترتيبات الشرعية .</p>	<p>١ - اذا قل ضابط أو فرد أو توفي نتيجة اصابته فانت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفة ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة التقاعدية فيخصص له مائة راتبه الشهري الاخير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات فيخصص له ثلث راتبه الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب احكام هذا القانون يزيد عن الثلث تخصص له الراتب الاخير .</p> <p>ب - بالاضافة الى راتب التقاعد الذي يقتضي احكامه يجب ان يضاف الى الراتبين السابقين تطبق مع بقية تقديرات رواتب وعلاوات الضباط أو الفرد من سنة كاملة عموما على اساس راتبه الشهري الاخير على الاقل من ثلاثمائة دينار . يطبق التعويض في حوادث الاستعداد والتفكير أثناء قيام الضابط أو الفرد بعمله العسكري .</p> <p>ج - اذا كان الضابط أو الفرد أعزب أو متزوجا وليس له اولاد يطبق التعويض المذكورين في الشرع عينه بموجب الترتيبات الشرعية .</p>

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

المادة كما وردت من الحكمه بالتعليق الجديد

تتمثل المادة (٣٣) من القانون الأصلي، حسب عدلت بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ بـطش، عبارة (من تسارخ تقديم الطلب (الورادة في آخرها والاستماعة عمسا بالعبارة التالية : —

تستوي الحقوق الصناعية المنصوص عليها في هذا القانون بناءً على طلبات خطية يقدمها أصحاب الحقوق إلى القائد العام للفرات المتحدة وعلى القائد العام أو الضابط الذي ينييه عنه.

(۳۳) ۵۵۱۱

المادة الممسوك بها الآن

نفس المادة (٢٣) من القانون الاصلي

(۳۳) ۵۵۱۱

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

سابع ملحوظات مجلس الأعيان حول القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ العمل قانون التقاعد العسكري

ب - اما اذا قتل ضابط طيار او توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه باعمال الطيران وضمن اختصاصه ولم يكن قد اكمل (٢٠) سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد خصص لمائلته نصف راتبه الاخير واذا زادت خدمته عن عشرين سنة خصص لما راتب تقاعد محسوب بمقتضى احكام هذا القانون .

ج - بالإضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرتين السابقتين تعطى تعويض تقدي يعادل رواتب وعلاوات الضابط او الفرد عن سنة كاملة محسوبا على اساس راتبه الشهري الاخير على ان لا يقل عن ثلاثماية دينار . يعطى التعويض في حوادث الاستشهاد والقتل اثناء قيام الضابط او الفرد بواجبه العسكري .

د - اذا كان الضابط او الفرد اعزب او متزوجا وليس له اولاد يعطى التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب القريضة الشرعية .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣٣) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بشطب عبارة (من تاريخ تقديم الطلب) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية . -
ر اعتبارا من حصول صاحب الحق على شهادة براءة ذمته تجاه القوات المسلحة) .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون الدفاع المدني . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيزفغ فيها الى الحكومة)

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الدفاع المدني	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اخر اجراءات اللجنة القانونية
تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها . (وتوفي كلمة فرد - الضابط وضابط العصف وشرطي الدفاع المدني) . ينبغي ما جاء في المادة (٢٦) من القانون الاصيل وتعديلهما بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض عنه بما يلي : - المادة (٢٦) : - ١ - على الرقم ما ورد في قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥ ، وما طرأ عليه من تعديل يعتبر افراد الدفاع المدني ، افراد بقوة من الامن العام وتسمى عليهم كافة القوانين والانظمة السارية على افراد الامن العام . ب - لدير الامن العام برفقة الوزير تعيين الاشخاص وفق ما هو مبين في الفقرتين ١ و ٢ من المادة (٢٦) من قانون الامن العام وفي هذه الحالة تسرى عليهم احكام المادة (٢٦) منه .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢٧
ليس لما اصل بالقانون الاصيل	المادة المعمول بها الآن
نص المادة (٢٦) من القانون الاصيل : - ١ - يعتبر افراد الدفاع المدني من موظفين مؤقتين وموظفين وموظفي حكومة اثناء التدريب وخلال العمليات وتبعا لذلك تسرى عليهم انظمة الموظفين من حيث الملاجج والتعويض في حالة اصاباتهم باضرار جسيمة او عطية كتبعية مباشرة لاعمالهم المتصلة بالدفاع المدني . أما من حيث نظامهم المادي فاتهم يخضعون للقوانين والانظمة التي يخضع لها افراد قوة الامن العام . ب - يجوز للوزير أن يعرض أي فرد من افراد الدفاع المدني المطروحين على أساس دخله اليومي المضاف اذا زادت مدة استخدامه على (٢٤) ساعة كل مرة يدعى فيها الخدمة . ج - اذا انتهى استخدام أي فرد من افراد الدفاع المدني لاسباب صحية تقيمه عن الاستمرار في عمله ولسبب من الاسباب بدون أي ذنب منه او قصور في عمله يحق له الحصول على مكافأة عن مدة خدمته بمعدل خمسة ذنانير عن كل سنة قضاهما بصورة مستمرة في الخدمة ويشترط في ذلك أن يكون الفرد قد أمضى مدة لا تقل عن سنة شهور متواصلة أو أكثر في الخدمة ويستحق الفرد مكافأة عن كسور السنة بنية ما تقام فيها من الخدمة .	

الاسباب الموجبة

لقد روى انه لتناسق الاعمال والمصلحة العامة أن يخضع رجال الدفاع المدني الى القوانين والانظمة التي يخضع اليها رجال الامن العام ، لان وضع افراد الدفاع المدني فريد في نوعه اذ انهم يخضعون حاليا الى نوعين من القوانين ، بعضها مدني والاخر امن عام وكل ذلك يجعل من الصعب السيطرة كاملا على افراد الدفاع المدني .

وحيث وجد من الانسب الحاق هذه الفئة الى افراد الامن العام ليم بذلك معاملتهم كزملاءهم في الامن العام فقد وضع هذا التعديل .

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون الدفاع المدني

—•••••—

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الدفاع المدني لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي بإضافة العبارة التالية الى اخرها .
« تعني كلمة فرد - الضابط وضابط الصف وشرطي الدفاع المدني » .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٦) من القانون الاصلي وتعديلها بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ ويستعاض عنه بما يلي . -

المادة ٢٦ - أ - على الرغم مما ورد في قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥ ، وما طرأ عليه من تعديل يعتبر افراد الدفاع المدني ، افرادا بقوات الامن العام وتسري عليهم كافة القوانين والانظمة السارية على افراد الامن العام .

ب - مدير الامن العام بموافقة الوزير تعيين الاشخاص وفق ما هو مبين في الفقرتين (أ و ب) من المادة (٢١) من قانون الامن العام وفي هذه الحالة تسري عليهم احكام المادة ٢٢ منه .

- ٥ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون الاحصاءات العامة ، هل يوافق المجلس على تعديل اللجنة ؟

السيد المقرر :

المادة الرابعة تقول ، ان رئيس الوزراء لا يملك حق نشر خبر احصائي الا بموافقة المدير قلنا هذا شيء لا يجوز ، على الاقل بموافقة وزير الاقتصاد بدل من المدير .

السيد النابلسي :

واذا لم يكن لدى الوزير وقت ؟

السيد المقرر :

باشا ، اذا امرت وسمحت ، هذا يعني ان مدير الاحصاء يسيطر على الحكومة الايجوز ، اذا سمحت سافرا النص :

ب - لا يجوز لاية جهة حكومية كانت ام غير حكومية القيام بجمع معلومات احصائية او نشرها الا بموافقة مدير دائرة الاحصاءات العامة ،

نحن قلنا بموافقة الوزير .

السيد التل :

لماذا يا اخي ؟

السيد المقرر :

اذا سمحت ، انت رئيس وزراء وتريد نشر معلومات احصائية ، ليس من حق المدير ان يمنعك من نشرها وتركها للوزير .

السيد التل :

المتصود بالوزير او المدير هنا . هو الرجل الفني ليس الموضوع خضوع لدائرة ، الموضوع في رئيس الوزراء يجب على قبول نصيحة الطبيب الذي قد يكون درجة ثالثة المدير يقول للوزير اعط هكذا صريح ، المدير يقول للوزير هذه المعلومات انشرها .

السيد التل :

المدير هنا هو الرجل الفني فتركها للمدير .

السيد النابلسي :

الوزير مش فاضي .

السيد المقرر :

ليست الحكاية انه مش فاضي ، هو يقول للمدير ما هو الموضوع فيقول له و . . .

السيد الحسيني :

في الدستور مادة تقول الوزير مسؤول عن جميع ما يتعلق بشؤون وزارته ، هذا تايد لكلام عهد الرحيم بك ؟

السيد المقرر :

ولا ضرر منها ، يقول الوزير لرئيس الوزراء . وانتهى يعني لو صار نقاش في البرلمان انا اسأل الوزير لا اسأل المدير .

السيد النابلسي :

توجد اعمال مناهة بالوزير او اعمال مناهة بالمدير انا لو اردت ان اجيز موظفا من الصف الثاني هل آخذ موافقة الوزير ؟

السيد المقرر :	السيد المقرر :
هذه نحية اخرى .	المسؤول فيها الوزير .
السيد النائب :	السيد الرئيس :
هذا ردا على كلام العين المحترم .	هل يوافق المجلس على تعديل اللجنة القانونية ؟ (لا احد)
السيد وزير المواصلات :	السيد الرئيس :
ياسيني في الواقع النص الذي ورد من مجلس النواب هو الصحيح .	اذن هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟
(لاينوز لأية جهة حكومية كانت ام غير حكومية .)	الجميع : موافقون
السيد وزير الداخلية :	(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سرفسح فيها الى الحكومة) .
لايدخل في معنى المسؤولية . المختص بها الوزير .	

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المرقوم رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ العمل لقانون الاحصاءات العامة

اتحادات الجمعيات والنقابات المهنية	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	نص المادة (٢) من القانون الاصيل
قررت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/١١/١٩٦٧ البند (٧) قبولها كما وردت من مجلس النواب	المادة (٢) : تؤسس دائرة تسمى (دائرة الاحصاءات العامة مهمتها : ١- جمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والخدمية والصحية والتعليمية والزراعية والتجارية والاقتصادية والمالية والبلدية والعامة واحصاءات القوى البشرية وغيرها . وتسيق المعلومات وتحليلها ونشرها . ب- اجراء تعداد عام منفصل مرة كل عشر سنوات على الاكثر في النواحي التالية : ١- السكان والسكنى ٢- الزراعة ٣- الصناعة ج- تجميع ومعالجة هذه المعلومات بقرار وزير العمل وتيسر الى وزير المختص - تعديل المادة (٣) من القانون الاصيل بجلها بما جاء فيها بند عبارة الوزير المختص الواردة فيها .	المادة (٢) : تؤسس دائرة تسمى (دائرة الاحصاءات العامة تقوم بجميع المعلومات الاحصائية وتنسيقها وتحليلها ونشرها على أن تتناول هذه الاحصاءات جميع النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والتجارية والاقتصادية والمالية وغيرها . وكل ذلك تقوم دائرة الاحصاءات العامة باحصاء عدد السكان والسكنى مرة كل عشر سنين على الاكثر ، وتعدادات عامة زراعية وصناعية وغيرها كلما وجبت ضرورة لذلك على أن يعين موعد وتاريخ اجراء هذه الاحصاءات بتسبب الوزير المختص ويقرر من مجلس الوزراء .
	نص المادة (٣) من القانون الاصيل : المادة (٣) : على مدير دائرة الاحصاءات العامة أن يقوم برقابة تنفيذ هذا القانون وأن يشرع بتنفيذ عمليات التعداد والاحصاءات والبحج والتحليل والنشر وعليه أن يتقدم دائرة الاحصاءات العامة بصورة تفصيلية بقرارها بطلب الاجابات وبعد وبعد ما يجب من الاجابات أو البيانات التي يلزم هذه الدائرة على أن يكون ذلك تحت اشراف الوزير المختص وأن تصادق البيانات التي ستعمل جميع المعلومات ونشرها من قبل الوزير .	

هكذا من الأصل

الاجراءات اللجنة التشريعية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
مدير قورت اللجنة استبدال عبارة (مدير دائرة الاحصاءات العامة) بعبارة (الوزير)	تعديل المادة (هـ) من القانون الاصل بعبارة مسا جاء فيها فقرة (أ) وضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ب) : ب- لا يجوز لاية جهة حكومية كانت أم غير حكومية القيام بجمع معلومات احصائية أو نشرها الا بموافقة مدير دائرة الاحصاءات العامة .	ليس لها أصل بالقانون الاصل
قررت اللجنة حلها	تعديل المادة (٧) من القانون الاصل بأضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) : ج- مجلس الوزراء يشاء على تسبب الوزير المختص بتعيين مكافئة لموظفي دائرة الاحصاءات العامة .	ليس لها أصل بالقانون الاصل

الاسباب الموجبة

أقرت اللجنة المشكلة لاعادة تنظيم اقسام دائرة الاحصاءات العامة ادخال بعض التعديلات على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ في ضوء التجربة التي اسفر عنها تنفيذ هذا القانون منذ صدوره، وتتلخص هذه التعديلات فيما يلي :-

- ١ - اضيفت الفقرة (ب) الى المادة الثانية من القانون الاصل والتي تنص على وجوب تأسيس (مجلس تنسيق استشاري احصائي) وذلك لتحقيق التنسيق الكامل بين العمليات الاحصائية التي تقوم بها مختلف الاجهزة في شتى الميادين والعمل على تحسين طرق اجراء هذه العمليات والاساليب المتبعة فيها . وتأسيس مثل هذا المجلس متبع في اكثر الدول المتقدمة والثانية .
- ٢ - لقد حذفت العبارة (وان تصادق البيانات التي تستعمل لجمع المعلومات ونشرها من قبل الوزير) الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة (٣) لان هذا النص يختم الرجوع الى الوزير المختص في حالات كثيرة لا يتسع وقته لها .
- ٣ - اضيفت الفقرة التي تنص على عدم وجود قيام اية جهة سواء اكانت حكومية ام غير حكومية بجمع معلومات احصائية او نشرها الا بعد الرجوع الى دائرة الاحصاءات العامة ، وذلك لتنصب اختصاصات دائرة الاحصاءات في نص واضح لسد احتياجات الدولة من احصاءات وتحقيق التنسيق الكامل بين العمليات الاحصائية التي تقوم بها دائرة الاحصاءات العامة ، بما يضمن سلامتها ودقتها وكفائتها وتعميم الاستفادة منها والاعتماد عليها .
- ٤ - ونظرا لخطورة المهمة التي يضطلع بها الجهاز الاحصائي ، واهمية الدور الذي يقوم به الاحصاء في مختلف مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لارساء قواعد التنمية على اساس سليمة، وإبرازا لجوهر الخدمات التي يقدمها موظفو دائرة الاحصاءات العامة للدولة والمجتمع ولبيت روح التشجيع في نفوسهم فقد رأى النص صراحة على حق النظر في اصدار أنظمة تتعلق بتحديد مكافآت وعلاوات فنية لموظفي دائرة الاحصاءات العامة .

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون الاحصاءات العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (٢) تؤسس دائرة تسمى (دائرة الاحصاءات العامة) مهمتها : -

أ - جمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والحيوية والصحية والتعليمية والزراعية والتجارية والاقتصادية والمالية والعلمية والعالية واحصاءات القوى البشرية وغيرها ، وتنسيق هذه المعلومات وتحليلها ونشرها .

ب - اجراء تعداد عام منفصل مرة كل عشر سنوات على الاكثر في النواحي التالية : -

١ - السكان والمساكن

٢ - الزراعة

٣ - الصناعة

ج - يعين موعد اجراء هذه التعدادات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بحذف ما جاء فيها بعد عبارة الوزير المختص الواردة فيها .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ب) .

ب - لا يجوز لاية جهة حكومية كانت ام غير حكومية القيام بجمع معلومات احصائية او نشرها الا بموافقة مدير دائرة الاحصاءات العامة .

المادة ٥ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) : -

ج - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص ، تخصيص مكافآت لموظفي دائرة الاحصاءات العامة .

-٢-

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٢١ قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصي المبارك والصخرة المشرفة ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟
الاجماع : موافقون

(ودعا لي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ويخبره وبالصيغة التي سيوقع فيها الى الحكومة) .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصي المبارك والصخرة المشرفة

اخر اعداد اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة والاصلي الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المتوخ في ١٩٦٧/١٧/٢٧	تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بنسب كلمة اربعة الواردة في الفقرة (ب) منها والاصحاحية عنها بكلمة السورة في الفقرة (ب) منها . (سبعة) .	نص الفقرة (ب) من المادة (٢) ب - اربعة اعضاء

الاسباب الموجبة

انقضت المصلحة العامة زيادة عدد اعضاء اللجنة المنصوص عليها في القانون الاصيل من اربعة الى سبعة اعضاء وذلك لتوفير الخبرات المتنوعة لها ليكون عملها اكثر دقة وتنسيقاً ولهذا الغاية وضع هذا القانون المعدل.

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بشطب كلمة (اربعة) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بكلمة (سبعة).

- ٧ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت معدل لقانون ضباط التعزيز، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت ٩

الجميع .. موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون ضباط التعزيز

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة البند (د) السالبي الى الفقرة (١) :-	المادة المعمول بها الآن
د- الاطباء والصيادلة والمهندسون والكيميائيون والبيطريون والفيزيائيون وحملات شهادات الاختصاص في المادون علم طبقات الارض والنفط والاسلحة والظفر ان الذين يدخلون الجيش كضباط يتقود او علاجها للحد عدودة او غير عدودة يتحصلون من الخدمة لاستغلالهم او احالتهم على التقاعد او انتهاء مدة العقد او الاستعانة من خدماتهم .	د- الاطباء والصيادلة والمهندسون والكيميائيون والبيطريون والفيزيائيون وحملات شهادات الاختصاص في المادون علم طبقات الارض والنفط والاسلحة والظفر ان الذين يدخلون الجيش كضباط يتقود او علاجها للحد عدودة او غير عدودة يتحصلون من الخدمة لاستغلالهم او احالتهم على التقاعد او انتهاء مدة العقد او الاستعانة من خدماتهم .	نص المادة (٢٣) من القانون الاصيل
ب- على ضباط التعزيز بيان البلدة التي يقصود بها والتعاون التي يمكن منها ابلاغهم اوامر القيادة العامة .	ب- على ضباط التعزيز بيان البلدة التي يقصود بها والتعاون التي يمكن منها ابلاغهم اوامر القيادة العامة .	نص المادة (٢٣) من القانون الاصيل
ج - على ضباط التعزيز اعلام المدين الاوربيين السبطين والمحقين العسكريين في الخارج من حين لآخر عندما يتقنون في تلك البلاد .	ج - على ضباط التعزيز اعلام المدين الاوربيين السبطين والمحقين العسكريين في الخارج من حين لآخر عندما يتقنون في تلك البلاد .	نص المادة (٢٣) من القانون الاصيل

الاسباب الموجبة

صدر القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ بشأن ضباط التعزيز وقدينت المادة (٣) - ١ - فئة الضباط الخاضعين للقانون بعد انفصالهم من خدمة الجيش ومنهم الضباط الذين استقالوا من خدمة الجيش واحرزوا حق الاستقالة.

ولما كان كثير من الضباط الذين يستقيلون من خدمة الجيش ويحرزوا حق الاستقالة هم من الضباط الاطباء والمهندسين الذين التحقوا بخدمة الجيش بموجب عقود مؤقتة غير خاضعين لقانون ضباط التعزيز استنادا للمادة (٧) من قانون استقالة الضباط رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٣ وحيث ان مثل هؤلاء الاطباء وغيرهم من الفنيين لهم اهمية عظمى في حالات الحرب من حيث رفع المستوى وتوفير الكفاءة الفنية للوحدات التي سيجري تعبئتها وحشدتها فقد ارتئي تعديل المادة (٣) - ١ - من القانون بحيث تشمل الضباط الفنيين الذين يلتحقون بخدمة الجيش بموجب عقود لمدة مؤقتة كما هو مبين في المادة (٢) من القانون المعدل المقترح المرفق . وفي هذه الحالة يكون الغاء المادة (٧) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٣ في حكم المؤكد .

كذلك فقد نصت المادة (٢٣) من القانون الذي يتوجب على ضباط التعزيز . اعلام قائد المنطقة المختصة عند مباحرتهم البلاد الاردنية وسفرهم للبلاد الاجنبية وجاء هذا النص صريحا بحيث لا يلزم ضباط التعزيز الاستئذان من المراجع المختصة :

ولما كان الغاية من هذا القانون تامين ادارة الوحدات العسكرية واكمال ملاكها من الضباط في حالة الطوارئ فان الواجب يقضي دوما بمحصر والاشراف على ضباط التعزيز بشكل يضمن سرعة حشدهم وقت الضرورة وهذا ما تعجز هذه المادة بنصها الحالي من تحقيقه لذلك فقد ارتئي استبدال هذه المادة بالنص الوارد في القانون المعدل المقترح والتي توجب على ضباط التعزيز الذين يودون السفر لخارج المملكة الاستئذان من القيادة العامة مع بيان عناوينهم لتكون القيادة على اتصال بمحل اقامتهم لابلاغهم اوامر القيادة وقت الحاجة .

لهذه الاسباب فقد وضع القانون المعدل المرفق .

قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون ضباط التعزيز



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضباط التعزيز لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من القانون الاصلي باضافة البند (د) التالي الى الفقرة (١) -
(د) - الاطباء والصيادلة والمهندسون والكيميائيون والبيطريون والفيزيائيون وحملة شهادات الاختصاص في المعادن وعلم طبقات الارض والنفط والاسلحة والطيران الذين يدخلون الجيش كضباط بعقود او خلافها لمدة محدودة او غير محدودة وينفصلون عن الخدمة لاستقلالهم او احالتهم على التقاعد او انتهاء مدة العقد او الاستغناء عن خدماتهم .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
(٢٣/أ) - لا يجوز لضباط التعزيز مغادرة البلاد الى الخارج الا بعد الحصول على اذن من وزير الدفاع او من ينييه ويعتبر كل من يخالف ذلك فارا ومقاب بمقتضى قوانين وانظمة القوات المسلحة.
ب - على ضباط التعزيز بيان البلدة التي يقصدها والعناوين التي يمكن معها ابلاغهم اوامر القيادة العامة .
ج - على ضباط التعزيز اعلام الممثلين الاردنيين السياسيين او الملحقيين العسكريين في الخارج من حين لآخر عندما ينتقلون في تلك البلاد .

الجميع : موافقون

- ٨ -

السيد الرئيس

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سير له بها الى
الحكومة .)

القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل
لقانون وقاية الصنيد هل يوافق المجلس عليه كما ورد
من مجلس النواب الموقر ؟

هذا من المأهول

ملاحظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون وقاية الصيد		الاجراءات التي اتخذها المجلس الاعيان
نفس الفقرة (ج) من المادة (٣) من القانون الاصيل	تعديل المادة (٣) من القانون الاصيل	عجازه (رسائل صيد الخيول الصحرانية باستثناء الارانب) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعجازه (رسائل الصيد).
نفس المادة (٥) من القانون الاصيل	تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل	عجازه (خمسة دنانير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعجازه (ثلاثة دنانير).
نفس المادة (٩) من القانون الاصيل	تعديل المادة (٩) من القانون الاصيل	عجازه (ولباس الذين تعينهم اللجنة المذكورة) قبل عجازه (خاتير القرى) الواردة فيها مباشرة.
نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل	تعديل المادة (١٠) من القانون الاصيل	عجازه (رسوم الرخص) بعد كلمة (التحديد) الواردة فيها مباشرة.
نفس المادة (٩) من القانون الاصيل	نفس المادة (٩) من القانون الاصيل	لا يسمح للاجناب الذين لا يقيمون في الاردن بالصيد داخل المملكة الاردنية الهاشمية الا بموجب ترخيص مؤقت من سلطة الرخص مدته ثلاثة ايام مقابل خمسة دنانير اردنية لكل ترخيص.
نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل	نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل	يغير اقرارات القوات المسلحة والامن العام طرأوا المراجع واصحاب اللجنة الواردة بموجب المادة (٩) من هذا القانون وخاتير القرى مكلفين كل ضمن اختصاصهم بترقية تطبيق احكام هذا القانون واحالة المخالفين للمحاكمة او ايلاح السلطات المختصة بذلك.
نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل	نفس المادة (١٠) من القانون الاصيل	يجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الى تعديل القانون المؤقت رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد. هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الاسباب الموجبة

لقانون وقاية الصيد المعدل المؤقت

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٨

المادة ٣ - ان الصيد في مفهومه الصحيح رياضة جسمية لا غاية تصفية وقد ايدت ذلك الفقرة د من المادة ٣ من القانون اذ منعت بيع الصيد متعاطا ، وبما ان مطاردة الارنب بالمركبات الميكانيكية ليست من الرياضة في شيء بل هي عبارة عن تقتيل جماعي لذلك منع صيده بالالات الميكانيكية وسمح بصيده كبقية انواع الصيد مشيا على الاقدام .

المادة ٥ - جرى ايراد مبلغ ٥ دنانير في القانون الاصيل بطريق السهو والخطأ وعدل نتيجة ذلك الى (٣) دنانير وهو المبلغ المعقول الذي يشجع هواة الصيد من الاجانب على الحياء للاردن وفي ذلك تنشيطا للحركة السياحية في هذا البلد .

المادة ٩ - ان مراقبة تطبيق هذا القانون تحتاج الى تصافر كافة الجهات المعنية من رسميين ومدنيين للمحافظة على هذه الثروة وحمايتها ونشر التثقيف والتوعية بين كافة المواطنين وان الاهداف والغايات التي تبناها النادي في قانونه الاساسي تستهدف هذه الناحية وان قيامه بتشكيل جهاز خاص للمراقبة هو بغية التعاون مع السلطات المختصة في تطبيق القانون والنظام لذلك جرى تعديل القانون بحيث يعمل هذا الجهاز الفعال الذي يحسب الان مختلف مناطق الصيد في المملكة بصورة مستمرة لمراقبة تطبيق وتنفيذ القانون والنظام واحالة المخالفين للمحاكمة والقيام بمحاملات توعية تستهدف حماية هذه الثروة والمحافظة عليها .

المادة ١٠ - ان تعديل رسوم الرخص عرضة للتعديل بحسب وفرة الصيد في المملكة وحسب نوعه وهناك فكرة تقضي بادخال انواع جديدة من الصيد في الاردن كبقير المها والنعام فعند تكرارها يمكن تنظيم صيدها بموجب رسوم يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص .

قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣) من القانون الاصيل بشطب عبارة (وسائل صيد الخيول الصحرانية باستثناء الارانب) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (وسائل الصيد) .

المادة ٣ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل بشطب عبارة (خمسة دنانير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثة دنانير) .

المادة ٤ - تعديل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة عبارة (والحراس الذين تعينهم اللجنة المذكورة لهذا الغرض) قبل عبارة (خاتير القرى) الواردة فيها مباشرة .

المادة ٥ - تعديل المادة (١٠) من القانون الاصيل باضافة عبارة (رسوم الرخص) وبعد كلمة (التمهيد) الواردة فيها مباشرة .

- ٩ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس)
ماده مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون وقاية الصيد

الاجراءات المتخذة من قبل المجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١١/٢٧/١٩٦٧	تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (وزير الزراعة) الواردة فيما في تعريف لنقطة (وزير) او من ينيبه عنه باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .	٢ - تبقى النقطة (وزير) وزير الزراعة
	تضاف المادة الجديدة الى القانون الاصيل بعد المادة (٩) بنسبه مباشرة ويعد رقم المراء اللاحقة على هذا الاساس . - المادة (١٠) تخصص جميع الرسوم والתרارامات المستوفاه بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بوجهه الجهة التي ينيبها الوزير بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون .	١٠ - ليس لها اصل بالقانون الاصيل

الاسباب الموجبه لقانون وقاية الصيد المعدل المؤقت رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦

المادة ٢ - تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (وزير الزراعة) الواردة فيها في تعريف لنقطة (وزير) او من ينيبه عنه باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تضاف المادة الجديدة التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (٩) منه مباشرة وبعد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس : -

المادة ١٠ - تخصص جميع الرسوم والתרارامات المستوفاه بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بوجهه للجهة التي ينيبها الوزير بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون .

- ١٠ -

السيد الرئيس :

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوحة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون

(ولم يلبى نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعة وبالصيغة التي سبقت فيها الى الحكومة)

لقد منح القانون الاصيل الوزير حق الانابة في سلطة الترخيص فيما يتعلق برخص الصيد ، ولم يحز او يمنح حق الانابة فسيا يتعلق بتطبيق وتنفيذ احكام هذا القانون ونظرا لقيام فئة واعية من شباب هذا البلد المخلص بهذه الثروة القومية وحرصا على حمايتها واستعادتها الكلي للعمل في سبيل المحافظة عليها ، فقد رؤى اعتمادهم في هذا الموضوع وتحويلهم صلاحيات الوزير المنصوص عنها في القانون لتصبح رسمية ومنطقة مع احكام القانون .

قانون مؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كتناشون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الله

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة / في عمان

المادة (٣١)	المادة (٣٠)	اقرأت اللجنة القانونية مجلس الاعيان
توسع منطقة الامتياز بحيث تشمل المنطقة الواقعة ضمن حدود بلدية وادي السير وتصري على هذه المنطقة جميع احكام الاتفاق المذكور واي تعديل يطرأ عليه .	تعدل المادة (٣١) الفقرة بموجب القانون الاصيل الى الاتفاق المذكور بين حكومات المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المؤرخ في ١٩٤٧/٨/١٤ بالاستعاضة عن كلمة (المنطقة) ايما وردت فيها بكلمة (المناطق) واقتداء بالسياسة التالية بعد عبارة (وادي السير) مباشرة (وبلدية صويلح والحمر) .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢٧ .

الاسباب الموجبة

بناء على ما تقتضيه مصلحة البلد من توسيع منطقة امتياز شركة كهرباء عمان بحيث تشمل منطقة صويلح والحمر ، وحيث أن هذا التوسع يتمشى مع خطط تنمية مصادر القوى الكهربائية فقد وضع هذا القانون .

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١

قانون مؤقت معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء المساهمة الاردنية في عمان

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧

❦

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

بناء على الرغبة الملكية السامية وضع هذا التعديل لتقديم العسكريين الذين يؤدون واجبهم في ميادين الشرف والجهاد وتأميننا لمعاليمهم من العوز .

المادة (٢) تعدل المادة (٣٦) . المضافة بموجب القانون الاصيل الى الاتفاق المقصود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المؤرخ في ١٩٤٧/٨/١٤ بالاستعاضة عن كلمة (المنطقة) ايما وردت فيها بكلمة (المناطق) واضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة (وادي السير) مباشرة (وبلدية صويلح والحمر) :

- ١١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ٦٧ قانون معدل لقانون القواعد العسكري ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

—••••—

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/١١/١٩٦٦ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة التعاريف التالية الى آخرها : -

وتعني عبارة (العمليات الحربية) الاشتباك المسلح مع العدو برا وبحرا وجوا وما ينجم عنه من استشهاد او فقدان او وقوع في الاسر ، او في الاحوال الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء انها على مستوى العمليات الحربية .

وتعني كلمة (الشهيد) الضابط او الفرد الذي يتوفي بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال او متأثرا باصابته بعد نقله منه .

وتعني كلمة (المقتود) الضابط او الفرد الذي لم تثبت وفاته او وجوده على قيد الحياة رسميا بشهادة يصدرها القائد العام .

لادة ٣ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (٢٢) مباشرة : -
المادة (٢٢) مكررة : -

أ - بالرغم مما ورد في هذا القانون إذا استشهد ضابط او فرد فورا او فقد او توفي بسبب اصابته اثناء العمليات الحربية خصص لعائلته (٥٠٪) خمسون بالمائة « من راتبه الشهري الاخير بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار لمدة خدمته .

ب- بالاضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة تعطى العائلة تعويضا تقديريا يعادل رواتب وعلاوات الضباط او الفرد عن ثمانية عشر شهرا محسوبا على اساس راتبه الاخير على ان لا يقل عن (٤٥٠) ديناراً .

ج- تعطى عائلة المقتود نصف التعويض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة بعد ثلاثة شهور من تاريخ فقدان النصف الاخير بعد سنة شهور الا اذا كان المقتود قد ظهر قبل ذلك على ان تستمر العائلة في تقاضي رواتبه المستحقة طوال مدة فقده :

د - يعتبر المقتود في العمليات الحربية في حكم الشهيد اذا انتقضت ستان من تاريخ فقده دون ان تثبت وفاته رسميا او وجوده على قيد الحياة على ان يبدأ راتب التقاعد الذي تستحقه العائلة من تاريخ الفقد وتسوى الحقوق التقاعدية ويصرف للمستحقين ما قد تجمد من مبالغ على هذا الاساس بعد تنزيل ما صرف لهم من رواتب مؤقتة .

هـ - اذا كان فقدان بسبب الوظيفة يعتبر المقتود بحكم الضابط او الفرد المقتول او المتوفي من جراء قيامه بوظيفته وتسوى حقوقه التقاعدية حسب نص المادة (٢٢) من هذا القانون .

و - اذا اتضح ان المقتود موجود على قيد الحياة في غير حالة الامر يوقف صرف الراتب او التقاعد المخصص لعائلته وتسوى حالته في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية والحكومة حق الرجوع عليه بما سبق صرفه .

ز - اذا كان الضابط او الفرد اعزبا او متزوجا وليس له اولاد يعطى التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب الفريضة الشرعية .

ح- اذا انتهت خدمة ضابط او فرد لعجزه عن القيام بواجباته بسبب العمليات الحربية او من جراء قيامه بوظيفته ويدون خطأ منه وتأيد ذلك بتقرير من اللجنة الطبية العليا خصص له نصف راتبه الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي يستحقه بموجب هذا القانون يزيد عن النصف خصص له الراتب الاكبر مضافا اليه ما يستحقه من راتب اعتلال بموجب الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون وبغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار لمدة خدمته كما انه يتمتع بالمعالة المجانية بالمستشفيات الحكومية والعسكرية مدى الحياة .

ط - يتمتع ابناء المتوفين والمصابين بعاهات تمنعهم من اعالة انفسهم بسبب العمليات الحربية او الوظيفة بالمجانبة الكاملة في جميع مراحل التعليم بمدارس ومعاهد وزارة التربية والتعليم او الجامعات او الكليات او بالمدارس العسكرية الاردنية وذلك اذا ما استوفوا شروط القيد بتلك المدارس والمعاهد والكليات .

هكذا من المأهول

السيد الرئيس :
القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل قانون وزارة الشؤون الاجتماعية : هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب ؟
الجميع : موافقون
(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة واحدة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)
ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧ المعدل قانون وزارة الشؤون الاجتماعية

اسماء اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/١١/١٩٦٧	تعمل المادة الرابعة من القانون الاصيل باضافة البقرة التالية بعد عبارة (تسجيل نقابات) الواردة في الفقرة (١) منها : - واصحاب العمل واتحادات نقابات العمال واتحاداتها .	نص الفقرة (١) من المادة (٤) الاحزاب حلت شؤون العمل والعمال وحل تسجيل نقابات واتحادات العمال وتنظيم شؤون العمل وتعيين العمال وقائهم من الاحزاب واصحاب المهنة وتعيين شؤون الرعايا الاجتماعية للطبقة العاملة والناقلين الاجتماعي والتكافل الاجتماعي والتدريب المهني ورايعة القوى العاملة وتنمية كفاية العمال وحماية الاحداث ومراقبة العمال الاجانب وما شاكل ذلك .

الاسباب الموجبة

لقد اجازت احكام هذا القانون للعمال تنظيم انفسهم في نقابات واتحادات في حين لم يحز لاصحاب العمل مثل هذا الحق . ونعشيا مع الاتفاقية الدولية رقم (٨٧) التي تبنها مؤتمر العمل السنوي والخاصة بحرية التنظيم ونتيجة للتجارب التي مرت بهله الوزارة وكثرة الخلافات بين العمال واصحاب العمل فقد رأت الوزارة ضرورة لادخال التعديل المقترح وذلك توفيراً للعدالة وتسهيلاً لتنظيم العلاقات الصناعية بين اصحاب العمل من جهة والعمال من جهة ثانية وارادها على اسس من العدالة وذلك عن طريق السماح لاصحاب العمل بتنظيم انفسهم في نقابات واتحادات اسوة بالعمال وبلاضافة الى تقدم فقد نصت احكام مشروع قانون العمل على وجوب تأسيس نقابات ومنظمات لاصحاب العمل .

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل القانون وزارة الشؤون الاجتماعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٦٧)
ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (تسجيل نقابات) الواردة في الفقرة (١) منها . - واصحاب العمل واتحاداتها ونقابات العمال واتحاداتها

- ١٣ -

السيد المقرر:

بانسبة لقانون جمعيات التعاون المعدل ، هذا القانون قررت اللجنة توصية المجلس برفضه ، قانون الجمعيات لا يسمح باعطاء قروض الا لاعضائها المتسبين ، جاء هذا القانون يسمح للاعضاء غير المتسبين باخذ القروض من هذه الجمعيات . فاللجنة رفضت هذا وجعلته منوطاً بالجمعيات المشتركة فقط .

السيد وزير المواصلات :

هذا مضبوط

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة برفض القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون ، فهل يوافق المجلس على رفضه ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب المؤقت مرقوضاً) .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ
في ١٩٦٧/١٢/٢٧

المادة (٢٥) من القانون الاصيل	المادة (٢٥) من القانون الاصيل	المادة (٢٥) من القانون الاصيل
يقرر ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد او هيئات من غير اعضاءها وفي الحدود التي يرضها نظام الجمعية الداخلي لتضمن مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة.	يقرر ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد او هيئات من غير اعضاءها وفي الحدود التي يرضها نظام الجمعية الداخلي لتضمن مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة.	يقرر ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد او هيئات من غير اعضاءها وفي الحدود التي يرضها نظام الجمعية الداخلي لتضمن مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة.

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت المعدل لقانون جمعيات التعاون رقم (٦) لسنة ١٩٦٧

١ - لا يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد او هيئات من غير اعضاءها الا اذا جاء ذلك مرصاً ، وفي الحدود التي يرضها نظام الجمعية الداخلي لتضمن مصلحة الاعضاء ، هذا صلا اعمال افراد لا يجوز للجمعيات ان تعرض غير اعضاءها .

الاسباب الموجبة

اقتضت المصلحة العامة تزويد المزارعين من غير اعضاء الجمعيات التعاونية بالقروض الموسمية ، ولما كانت انظمة مؤسسة الاقراض الزراعي لتساعد على اصدار مثل هذه القروض الموسمية وذلك بالنسبة لتخصص الاتحاد التعاوني بذلك ، ولما كانت المادة (٢٥) من قانون التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ تنص على ان لا يسمح باصدار هذه القروض للأفراد والهيئات من غير اعضاءها ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون لتعديل المادة المشار اليها بشكل يساعد على تحقيق المصلحة العامة :

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون جمعيات التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي

المادة ٢٥ - التعامل مع الغير

يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح الافراد او الهيئات من غير اعضاءها وفي الحدود التي يرضها نظام الجمعية الداخلي لتضمن مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة .

- ١٤ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

الاسباب الموجبة

لوضع قانون متحف الآثار الفلسطيني
رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ المؤقت وتعديله
رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦

اقام المتحف الفلسطيني في عهد الانتداب على فلسطين وكانت تشرف عليه حكومة الانتداب حتى ١٩٤٨ حيث اصدر المندوب السامي البريطاني مرسوما للمتحف عين بوجه مجلسا للامناء رئيسه ومعظم اعضاءه من الدول الاجنبية . ورغم تعديل المرسوم بالقانون الاردني رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ فقد ظل كابوس الاشراف الاجنبي غمياً على المتحف .

وبالنظر لما في المتحف من قطع أثرية هامة جدا تمثل مختلف الحضارات في مختلف عصور التاريخ ومن بينها مخطوطات البحر الميت التي لا مثيل لها في العالم فقد حرصت دائرة الآثار على تعريب ادارة المتحف للمحافظة على هذه الثروة الأثرية فوضعت مشروع القانون المشار اليه . وعند صدوره وجعلت الدائرة ان المادتين (٣) و (٥) لتحقيق المهدف المنشود

فعدل نصها بقانون مؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ بحيث اخيف اليه المادة الثالثة « على ان تسعمل كلها لغايات المتحف » وشطب من المادة الخامسة عبارة « السفراء او »

وبهذا التعديل يصبح المتحف بأيدي عربية واعية تحسن ادارته والاشراف عليه وتحفظ ما فيه من ثروة اثرية لا تقدر بثمن .

قانون مؤقت رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون متحف الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يظل العمل بمرسوم متحف الآثار الفلسطيني الذي اصدره المندوب السامي بموجب المادة (٣) من مرسوم فلسطين لسنة ١٩٤٨ ، وتعديله بالقانون الارقي رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٣ - تناط بحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ملكية متحف الآثار الفلسطيني وكافة موجوداته والاموال المنقولة وغير المنقولة للعائلة له واية اموال مودعة باسمه او لصالحه داخل المملكة او خارجها .

المادة ٤ - يطلق على المتحف المذكور اسم متحف الآثار الفلسطيني ، وتشرف عليه وتدير كافة شؤونه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية . كما تشرف وتدير اي مرفق آخر من مرفق الدولة .

المادة ٥ - يؤلف مجلس الوزراء بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون مجلساً استشارياً للمتحف .

من السفراء او علماء الآثار او ممثلي المتاحف والمؤسسات العلمية من الاردنيين والاجانب حسب اراء مناسبة .

المادة ٦ - يعين مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي المجلس الاستشاري مديراً للمتحف من اصحاب الخبرة للمدة والشروط التي يقررها .

المادة ٧ - لمجلس الوزراء ان يضع ما يراه ضرورياً من الانظمة لتنفيذ احكام هذا القانون بصورة خاصة او عامة .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١٥ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

(فيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

قانون مؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل . كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة العبارات التالية الى آخرها :-
« على ان تسعمل كلياً لغايات المتحف » .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بشطب عبارة السفراء أو (الواردة فيها .

- ١٦ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

الاسباب الموجبه

حيث انه تقرر تغيير اسم القوات المسلحة الاردنية بحيث يصبح (الجيش العربي) وبالنظر لوجود عدة قوانين وانظمة تنص على اسم القوات المسلحة الاردنية ، لذلك وحتى يكون هذا التغيير قانونياً ومنعاً لوقوع اشكالات قانونية في المستقبل بالنسبة لنصوص التشريعات المشار اليها ، فقد وجد من الانسب وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يستعاض عن عبارة (القوات المسلحة الاردنية) حيناً وردت في القوانين والانظمة السابقة بعبارة (الجيش العربي) .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١٧ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة)

اسم اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ٢٧/١١/١٩٦٧	<p>يلغى ما جاء في المادة (١٦٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>المادة (١٦٠) :-</p> <p>١ - لاثبات هوية المتهم او الظنين او المشتكى عليه او هوية من له علاقة بالجرم ، تبذل في معرض البينة بصيات الاصابع وبصيات راحة اليد وباطن القدم أثناء المحاكمات او اجراءات التحقيق اذا قدمت بواسطة الشاهد او الشهود وكانت مؤيدة بالبينة كما يتوزع قبول الصورة الشخصية في معرض البينة لتعرف على صاحبها .</p> <p>ب - عند تطبيق حكم المادة تراضي احكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون .</p>	<p>نص المادة (١٦٠) من القانون الاصلي</p> <p>تبذل بصمة اصابع المتهم والظنين والمشتكى عليه او صورة الشخصية للمتهم عليها بوقيع مدير سجن او قائد شرطة او درك في معرض البينة هذه اذا ابرزت للمدعي العام او اثناء محاكمة لا ارتكاب جرم .</p>

الاسباب الموجبة

حيث ان المادة (١٦٠) من القانون الاصلي نصت على قبول بصمة المتهم بوقيع مدير السجن او قائد الشرطة او الدرك في معرض البينة ضده اذا ابرزت للمدعي العام او اثناء محاكمته لا ارتكاب جرم ، ولما كان هذا النص غير وافي وواضح اذ انه لم يوضح الغاية من تقديم البصيات او الصور لذلك ووجد من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومسا طراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٦٠ :-

١ - لاثبات هوية المتهم او الظنين او المشتكى عليه او هوية من له علاقة بالجرم ، تبذل

في معرض البينة بصيات الاصابع وبصيات راحة اليد وباطن القدم أثناء المحاكمات او اجراءات التحقيق اذا قدمت بواسطة الشاهد او الشهود وكانت مؤيدة بالبينة الفنية كما يتوزع قبول الصورة الشخصية في معرض البينة لتعرف على صاحبها .

٢ - عند تطبيق حكم هذه المادة تراضي احكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون .

- ١٨ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون المسكرات . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وبالصيغة التي سيقع فيها الى الحكومة) .

اجراءات اللجنة التكنولوجية مجلس الاعيان

تعمل المادة (١٨) من القانون الاصلي بتعطيل كلمة (آثار) الواردة في الفقرة (٤) نفسها والاستعاضة عنها ببلاغة (كانون أول).

بلاده الممول بـ ١٠٠

٤ - الرخص خصوصية للرخص له وغير قابلة للتحويل
ويعدل بها في الحالات المذكورة فيها فقط على أنه يجوز
للسلطة تعديل مكان السماح أو إقراره السلطات المختصة
حذف استيفاء رسوم جديدة عن نفس السنة المالية فيما
وتنفي كل رخصة في اليوم الأول والثاني من شهر
آذار من كل سنة تجديدها بقرار السلطة .

وضع هذا التعديل بسبب تغيير بدء السنة المالية
وانسجاما مع احكام قانون السنة المالية رقم (٢٧)
لسنة ١٩٦٦ .

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧

References

المادة ١ - يسمى هذا القانون الوقت (قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٧) ويترأس مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كتأنيون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون
الاصلي بشطب كلمة (آدار) الواردة في الفقرة (.)
منها والاستعاضة عنها به بارة (كانون اول) .

- 19 -

السيد الرئيس :

القانون الموقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قانون
اعمار مدينة معان ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد
من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مادة بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى
الحكومة) .

نتيجة لكارثة الفيضان التي أصابت مدينة معان ، اقتضت المصلحة العامة وضع هذا القانون لتنظيم العمل في إعادة اعمار المدينة والتعويض على المضررين من سكانها.

قانون رقم (۲۲) لسنة ۱۹۶۶

قانون اعمار مدينة معان المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموائت (قانون اعداد مدينة معان لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تؤلف لجنة تسمى (لجنة اعمار مدينة معان) يكون من اختصاصها اصدار القرارات في جميع الامور التي انيطت بها بموجب هذا القانون بما في ذلك التعويض على الاشخاص الذين تضررت اموالهم المنقولة وغير المنقولة بسبب الفيضان الذي وقع في مدينة معان في شهر آذار سنة ١٩٦٦.

জাইন

المادة ٣ - أ - تتألف اللجنة من وزراء المالية والداخلية والداخلية للشؤون البلدية والقروية والاشغال العامة ومن مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ومنتدوب عن سلاح الهندسة الملكي .

ب - لمجلس الوزراء ان يعيد تشكيل اللجنة أو ان يستبدل بعض اعضائها من حين لآخر على الوجه الذي يراه مناسباً .

ج - يعين مجلس الوزراء احد الوزراء من اعضاء اللجنة رئيساً لها وفي حالة غيابه يتولى رئاسة اللجنة الوزير الذي يليه في الاقدمية من الوزراء فيها .

المادة ٤ - يكون مركز اللجنة مدينة معان ولها أن تجتمع في مكان آخر يعينه رئيسها حسب متطلبات العمل يعتبر اجتماع اللجنة قانونياً بحضور خمسة من اعضائها على الاقل وتصدر قراراتها بالاكثريه وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

المادة ٥ - تعين اللجنة العدد اللازم من الموظفين من اجل القيام بالشؤون المالية والادارية واية اعمال تتطلبها مهام اللجنة . وينق لها أن تطلب انتداب موظف او اكثر في جهاز الدولة للقيام بتلك الاعمال .

رواتب الموظفين والنفقات الاخرى تصرف من اموال اللجنة .

المادة ٦ - أ - جميع الاموال التي ترد الى اللجنة تودعها في مصرف او اكثر ويفتح بها حساب خاص لاسمها ويجري الصرف بموجب موازنة تضعها اللجنة ويقرها مجلس الوزراء متضمنة الاموال الضرورية لغايات تنفيذ احكام هذا القانون وفي حالة توفر اية مبالغ من هذه الاموال بعد ذلك يجري صرفها بقرار من مجلس الوزراء على الغايات التي يراها مناسبة .

ب - تصرف المبالغ من الحساب بقرار من اللجنة بموجب مستند او حواله او شيك موقع من رئيس اللجنة او من كان مفوضاً من قبله خطياً ومن الموظف المسؤول عن الشؤون المالية .

ج - يجوز لرئيس اللجنة ان يقرر صرف مبلغ لا يزيد على الخمسين ديناراً في المرة الواحدة لقاء النفقات السفريه والاجور الطارئة .

د - على الموظف المسؤول عن الشؤون المالية ان ينظم اعماله الحاسبية ويمسك السجلات اللازمة وفق الاصول وحسب التعليمات التي تصدر اليه من ديوان المحاسبة .

هـ - تكون حسابات اللجنة خاضعة للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة .

المادة ٧ - أ - على كل من يطالب بتعويض عما لحقه بسبب الفيضان المشار اليه في المادة الثانية من هذا القانون ان يقدم بياناً خطياً مفصلاً عن الاضرار التي لحقت بامواله المنقولة وغير المنقولة وقيمتها الحقيقية وقت الحادث وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ سريان هذا القانون .

ب - على طالب التعويض ان يثبت ما يدعيه واللجنة ان تستمع الى اية بينه تراها ضرورية غير مقيدة بالقوانين والاصول المرعية كما يجوز لها ان تستعين برأى الخبراء والمهندسين للوصول الى قرار عادل .

المادة ٨ - اذا اقنعت اللجنة بان المتضرر يستحق التعويض عن امواله غير المنقولة تقدر مقدار هذا التعويض ومن ثم يتم التعويض باحدى الطرق التالية : -

أ - اذا كان البناء المتضرر قابلاً للترميم او كان بالامكان اعادته الى مثل ما كان عليه قبل الفيضان تقوم اللجنة بترميمه واصلاحه او تعهد الى المتضرر بالقيام بهذه الاعمال على نفقتها ضمن الشروط التي تضعها .

ب - اذا كان البناء قد تهدم بشكل يتمذر ترميمه تقوم اللجنة بانشاء البناء وفق غطط تقره اللجنة على نفس الارض التي كان البناء المتهدم قائماً عليها اذا كان الموقع صالحاً لذلك وحسب تخطيط التنظيم الذي يستقر رأي اللجنة عليه او

ج - ان تخصص اللجنة قطعة ارض اخرى لاقامة البناء عليها . وفي الحالات الثلاث لا يجوز ان تتجاوز التكايف مقدار التعويض الذي قرره اللجنة .

المادة ٩ - أ - تتولى اللجنة اقامة الابنية بواسطة متعهدين او بالطريقة التي تراها مناسبة وذلك وفست المخططات التي تقرها ويجوز للجنة ان تعهد بانشاء البناء الى المتضرر نفسه حسب المخططات والمواصفات التي تقرها وتدفع قيمة التكاليف اليه على اقسط حسبما ترى اللجنة ووفق متطلبات العمل ما دام متقيداً بالشروط المتفق عليها مع اللجنة .

ب - يحال العطاء على المتعهدين بقرار تصدره اللجنة دون تنقيد بالقوانين والانظمة المتعلقة بذلك وينبرم العقد بتوقيع الرئيس والمتعهد .

المادة ١٠ - أ - يجوز للجنة ان تستولي على اراضي المتضررين التي ترى انها لا تصلح لاقامة بناء عليها لملكها بشكل مناسب بسبب موقعها او مساحتها او لاي سبب اخر ولما ان تعيد تنظيمها وتخطيطها بالشكل الذي تراه مناسباً .

ب - يجوز للجنة ايضاً ان تستولي على ارض الحكومة او ارض اي شخص من اجل تخصيصها للمتضررين او للمرافق العامة بعد ان تدفع التعويض العادل لاصحاب الاراضي المملوكة .

ج - بعد اعادة وتنظيم وتخطيط الاراضي التي استولت عليها اللجنة يجوز لها اقامة ابنية عليها لمنفعة المتضررين او ان تخصصها او تخصص قسماً منها للمرافق العامة .

د - لدى ممارسة اللجنة سلطاتها وصلاحياتها المخولة اليها بموجب هذا القانون لا تنقيد بأى تشريع يتعلق بالاستملاك او التنظيم .

هذا من المأهل

المادة ١١ - يعتبر البناء الجديد الذي يقام بدلاً من البناء المتهدم ملكاً لنفس الشخص أو الأشخاص الذين كانوا يملكون البناء المتهدم ، وعلى اللجنة أن تسلم البناء الجديد لمن تقتنع بأنه المالك أو المالكون له ويسجل باسمه أو باسمائهم على الأيجهف ذلك في حق أي شخص يرغب في إقامة الدعوى فيما بعد على من ذكر مدعياً أنه هو صاحب الحق للأرض والتعويض .

المادة ١٢ - يجوز للجنة حسب قناعتها أن تدفع للمتضررين التعويض الذي تراه مناسباً عن أموالهم المنقولة التي تقتنع بأنها تلفت نتيجة لحادث الفيضان المشار إليه في هذا القانون .

المادة ١٣ - يتولى النائب العام في عمان ومساعدوه إقامة الدعاوي وملاحقتها لدى المحاكم على اختلاف درجاتها بالنسبة عن اللجنة على المتهمين في حالة إخلالهم بالتعهدات والاتفاقيات التي التزموا بها وفق هذا القانون .

المادة ١٤ - بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر لا يجوز لطلاب التعويض أو المالك المتضرر إقامة الدعوى أو اتخاذ أية إجراءات ضد اللجنة أو الحكومة . وتعتبر كافة القرارات التي تصدرها اللجنة بمنتهى أحكام هذا القانون قطعية غير خاضعة للظن أمام أي مرجع قضائي أو إداري .

المادة ١٥ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون ينفذ رئيس اللجنة مقرراتها وينوب عنها في توقيع كافة العقود والمعاملات ويتخذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض .

المادة ١٦ - تنفى كافة الاستدعاءات والمعاملات والعقود وستندات الصرف والعطاءات المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون من الرسوم والطابع .

المادة ١٧ - الأمور التي لم يرد نص عليها في هذا القانون تعال الى مجلس الوزراء لاعطاء القرار النهائي بشأنها .

المادة ١٨ - كل من قدم بيانات كاذبة للجنة بقصد الحصول على تعويض بمنتهى هذا القانون بدون حق يحرم كلياً أو جزئياً من أي تعويض قد يستحقه ويعرض نفسه للجزاء المنصوص عليه في قانون العقوبات .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة أن يضع ما يراه من الانظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - يجوز لمجلس الوزراء لدى استفاد أغراض هذا القانون أن يعلن بالجريدة الرسمية إنهاء العمل به .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الاحوال المدنية

اخر ايات اللجنة القانونية	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في ١١/٢٧/١٩٦٧ .	تمثل المادة (هـ) من القانون الاصل بطلب كلمة (اتفاقية) السوارة في الفقرة (ب) منها والاستعانة عنها بعبارة (مدير القمام) .	نفس الفقرة (ب) من المادة (هـ) ب . في القضاء الانتقام أو موظف شخص وتشمل منطقة اختصاصه مركز القضاء والقوى والحدود المرتبطة به مباشرة .
	تمثل المادة (٨٠) من القانون الاصل بأضافة الفقرة الثامنة الثانية الى آخرها : - ويشترط في ذلك أن تستمر الجبهات الرئيسية السابقة في إنجاز المعاملات المتعلقة بالاحوال المدنية وفق " ترتيب الترخيص قبل صدور هذا القانون ريثما يتم تأسيس دائرة الاحوال المدنية بتنفيذها ويعمل الوزير ذلك في الجريدة الرسمية .	نفس المادة (٨٠) ثمانية ١ - يلغى قانون الترخيص الثاني الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٠ . ب - يلغى القسم الاول وقسم الرابع من قانون الصحة الارضي المنقور بامد ١٢٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٣/١٩٦١ . ج - يلغى كل تشريع ارفق أو فلسطيني سابق الى الذي الذي تصدر فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

ان الاسباب الموجبة لوضع قانون الاحوال المدنية المعدل هي . -

١ - عدم رصد اية مبالغ في موازنة سنة ١٩٦٦ لدائرة الاحوال المدنية .

٢ - الرغبة في استمرار الوزارات والدوائر المعنية في التيام بالنجاس الماملات المتعلقة بالاحوال المدنية ريثما تؤسس الدائرة المذكورة .

٣ - افساح المجال امام وزارة الداخلية لتأسيس الدائرة خلال شهرين من تاريخ تصديق موازنة الدائرة .

٤ - لتدوير عبارة (قائمقام) في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من القانون الاحلي ولكن هذا الاستصلاح قد لقي واستبدل بعبارة (مدير قضاء) حسب نظام التشكيلات الادارية رقم (١) لسنة ١٩٦٦ .

قانون موقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بشطب كلمة (القائمقام) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مدير القضاء) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٨٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الشرطية التالية الى آخرها . -

« ويشترط في ذلك ان تستمر الجهات الرسمية السابقة في انجاز المعلامات المتعلقة بالاحوال المدنية وفق الترتيب المتبع قبل صدور هذا القانون ريثما يتم تأسيس دائرة الاحوال المدنية بمقتضاه ويعلن الوزير ذلك في الجريدة الرسمية .

٢١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة رعاية الشباب ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مائة وبمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة) .

الاسباب المرجبة

لقانون مؤسسة رعاية الشباب المؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦

ان التطور في وسائل السّرية التي اصبحت تشمل النشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي للشباب وقرب انجاز اعمار مدينة الحسين الرياضية قد دعى الى وضع هذا القانون الذي تم بموجبه تجميع كافة المسؤوليات التي كانت تقوم بها دوائر مختلفة في ميدان رعاية الشباب وما يتفرع عنه . في مؤسسة جديدة تتفرغ لهذا العمل وتشرف عليه .

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات التالية المعاني المقابلة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المؤسسة : مؤسسة رعاية الشباب المؤلفة بموجب هذا القانون .
الشباب : الشبان والشابات ، والفتيان والفتيات .
المدينة : مدينة الحسين الرياضية .
الرئيس : رئيس الوزراء .
المدير : مدير عام المؤسسة المعين وفق احكام هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تقام في المملكة مؤسسة لرعاية الشباب تسمى (مؤسسة رعاية الشباب) ويكون لها شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ، ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وأن تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وأن تبنيها . وأن تنب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غاية اخرى النائب العام ، او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او في أية أنظمة تصدر بمقتضاه .

ب - من اجل القيام بواجباتها المبينة في هذا القانون وفي الانظمة التي ستصدر بمقتضاه تتعاون المؤسسة مع الوزارات والدوائر المختصة والمؤسسات الاهلية المعنية تعاوناً تاماً لتحقيق اهدافها .

هذا من المأهول

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة في عمان ولها ان تفتح فروعاً لها وان تقوم بنشاطها في أي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - أ - يكون للمؤسسة جهازها الخاص من الموظفين المصنفين وغير المصنفين والموظفين بعقود والمتطوعين والمستخدمين ، على ان تسري على الموظفين المصنفين احكام نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وأي تعديلات قد تطرأ عليه على ان يمارس المدير صلاحيات الوزير فيما يتعلق بموظفي المؤسسة المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - يجري انتقاء وتعيين الموظفين غير المصنفين والمستخدمين وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه مجلس الوزراء بناء على تنسيب المؤسسة .

المادة ٦ - تتولى المؤسسة القيام برعاية وحماية وتوجيه الشباب ثقافياً ورياضياً واجتماعياً .

المادة ٧ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تصبح أموال وممتلكات المدينة ملكاً للمؤسسة كما تصبح المؤسسة مسؤولة عن كافة التزامات المدينة وأية شؤون أخرى .

المادة ٨ - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر تكون المؤسسة المرجع الرسمي عن الحركة الكشفية ودعمها وتشجيعها في المدارس الحكومية واية هيئات أخرى .

المادة ٩ - أ - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر تكون المؤسسة مسؤولة عن الاندية الرياضية والاجتماعية والثقافية وعن دعمها وتشجيع انشائها وتقديم الخبرة الفنية لها وتطوير ملاحظتها وبرامجها ومراقبة سلوكها ونشاطاتها وعن ترخيص الاندية المذكورة والبيوت الخاصة بابواب الشباب التي تنشأ بعد سريان هذا القانون سواء كانت تابعة لمؤسسات رسمية او اهلية او خاصة سواء بقصد الربح أو بدونه .

ب - تنتقل للمدير كافة صلاحيات وزير الشؤون الاجتماعية المنصوص عليها في قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بالاندية المشار اليها في الفقرة السابقة على ان تقدم طلبات الترخيص والتسجيل للمدير .

المادة ١٠ - تقوم المؤسسة بانشاء مراكز الشباب ومراكز النشاط الاجتماعي وتشرف عليها وعلى مراكز الشباب ومراكز النشاط الاجتماعي التي تقوم بانشائها هيئات رسمية او اهلية او خاصة .

المادة ١١ - المؤسسة مسؤولة عن تشجيع وتنمية الرياضة والروح الرياضية في المدارس وخارجها للشباب والكبار وعن المساهمة وتشجيع بناء وتجهيز الابنية والساحات واعداد الفتيين لهذه الغاية وتعاون مع الجهات المختصة على إيجاد البقعة الصحية في كافة انحاء المملكة .

المادة ١٢ - المؤسسة مسؤولة عن تشجيع وتنمية الثقافة العامة والهوايات المختلفة والخبرات والرحلات والفنون واية نشاطات أخرى للشباب ، والنشاطات غير الدراسية لدى الطلاب .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ورئيس المؤسسة ويشرف على كافة اعمالها ، وله ان يفوض الصلاحيات المخولة اليه بموجب هذا القانون كلها او بعضها الى أي وزير بموجب كتاب خطي يصدر عنه

المادة ١٤ - يعين بقرار من مجلس الوزراء وارادة ملكية سامية مدير عام للمؤسسة مرجعه الرئيس ويرتب له يكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة على وجه يضمن تحقيق اهدافها وعن ادارة جهازها الاداري وبالاتفاق وقتاً للموازنة وانظمة المؤسسة المالية . ويعتبر المسؤول عن تنفيذ جميع الامور المتعلقة بالمؤسسة ، والمدير للمؤسسة ان يفوض خطياً اياً من صلاحياته بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه الى أي من كبار موظفي المؤسسة فتمسك الصلاحيات والتعليمات التي يضعها .

المادة ١٥ - يكون لمؤسسة رعاية الشباب مجلس استشاري يتكون من :

وكيل وزارة التربية والتعليم .

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية .

وكيل وزارة الاعلام .

وكيل وزارة الداخلية .

وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

مدير التهيئة المعنوية في القوات المسلحة .

مدير الاوقاف والشؤون الاسلامية .

ويتولى مدير عام المؤسسة الامانة العامة لهذا المجلس ويحتفظ بمخبراته وضبط محاضر جلساته .

المادة ١٦ - تعقد الهيئة الاستشارية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من المدير . لبحث الامور المدرجة على جدول الاعمال المرسل صورة عنه للاعضاء قبل انعقاد الاجتماع بأسبوع . ويشمل جدول الاعمال الامور التي يعرضها عليها المدير ، او اية امور أخرى يعرضها احد اعضاء الهيئة ، ويقدمها للمدير قبل الاجتماع بأسبوع على الاقل .

المادة ١٧ - يجوز للمؤسسة ان تستوفي عن الخدمات التي تقدمها رسوماً واشتراكات تعين مقاديرها او نسبها بموجب انظمة تصدرها بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٨ - تتألف مصادر تمويل المؤسسة مما يلي :

١ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة لحساب المؤسسة وتحوّل تلك الاموال لحساب المؤسسة فور اقرار الموازنة .

٢ - الاموال المرصودة لحساب الامانات المسجلة باسم سلطة مدينة الحسين الرياضية ، وعائلات المدينة .

هكذا من الأشهر

٣ - الرسوم والاشتراكات التي تفرضها المؤسسة مقابل الخدمات التي تقدمها بموجب هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

٤ - التبرعات والهبات .

٥ - اية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المدير .

المادة ١٩ - يعد المدير مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة ويقدمه للرئيس للموافقة عليه حسب الاصول المرعية .

المادة ٢٠ - تعفى المؤسسة من الطوائع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات والغرف التجارية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت ، بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس والاستيراد سواء كانت تتناول اموال المؤسسة او دخلها او العقارات او الملاعب التي تملكها او تستأجرها او اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها .

المادة ٢١ - تقدم امانة العاصمة وامانة القدس والبلديات الاخرى للملاعب المؤسسة ومراكزها في العاصمة وفروعها في المدن الاخرى المياه اللازمة وايصالها بدون مقابل .

المادة ٢٢ - على الرغم مما جاء في المادة (١٥) من هذا القانون يعين الرئيس بناء على تنسيب المدير لجنة فنية برئاسة المدير تشرف على انجاز بناء المدينة وتجهيزها ويكون لها صلاحية ابرام العقود والعطاءات والمقاولات المتعلقة بشؤون المدينة الى ان تصبح معدة للاستعمال .

المادة ٢٣ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يستعاض عن عبارتي وزير ووزارة الشؤون الاجتماعية ايضاً وردتا في قانون اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية الاردنية رقم (٧) لسنة ١٩٦١ بعبارتي مدير مؤسسة رعاية الشباب ومؤسسة رعاية الشباب على التوالي .

المادة ٢٤ - لمجلس الوزراء ان يضع تنسيب من المجلس الاستشاري الانظمة الضرورية لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٢٥ - يلغى قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ والتعديلات التي طرأت عليه ، واية انظمة صدرت بمقتضاه .

المادة ٢٦ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ قانون
معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب ، هل يوافق
المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مادة وبمجموعه وبالصفة التي سيرفع فيها الى
الحكومة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع
القانون رقم () لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من
القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

« اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يلغى
قانون اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية الاردنية
رقم (٧) لسنة ١٩٦١ وتصبح اموال وممتلكات
اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية ملكاً للمؤسسة ،
كما تصبح المؤسسة مسؤولة عن كافة الشؤون
والالتزامات العائدة للجنة والاتحادات المذكورة .

- ٢٣ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ قانون
مؤقت معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب ، هل
يوافق المجلس عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مادة وبمجموعه وبالصفة التي سيرفع فيها الى
الحكومة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع
القانون رقم () لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢٠) من القانون
الاصلي على الوجه الآتي : -

أ - يشطب كلمة (والمكوس) الواردة فيها .

ب - بأضافة العبارة التالية الى آخرها : -

« على أن لا تشمل الاعفاءات المقررة أية
بضائع مستوردة تشتريها المؤسسة من الاسواق المحلية
بعد أن يكون المستورد الاصلي قد دفع الرسوم
الجمركية عنها » .

هكذا من الأشهر

- ٢٤ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ٩٦٥ قانون حظر
تربية الماعز ، قررت اللجنة توصية المجلس الكريم
برفضه تأييداً لقرار مجلس النواب الموقر فهل لاحظ
ملاحظات على ذلك ؟

السيد وزير المواصلات :

انا اؤيد توصية اللجنة .

السيد التل :

لا . لا . نؤجله .

السيد وزير المواصلات :

لا داعي لتأجيله لما قبول رأى اللجنة اورفضه .

السيد المقرر :

اللجنة اوصت برده .

السيد وزير المواصلات :

يرجى مناقشة قرار اللجنة والبت به .

السيد التل :

اللجنة سحبت توصياتها .

السيد وزير المواصلات :

لا . كيف ؟

السيد المقرر :

تأجيله يحتاج الى قرار من المجلس .

السيد خليفة :

اعيدوه الى اللجنة .

السيد التل :

اعيدوه .

السيد الرئيس :

قرار التأجيل ..

السيد وزير المواصلات :

بعض المناطق لا يوجد فيها اشجار .. حدوده .

السيد وزير الداخلية :

اكثّر العشار تعيش على الماعز .

السيد النابلسي :

ما رأي اللجنة ؟

السيد المقرر :

اللجنة ترى رده .

(اصوات : ردوه)

السيد وزير المواصلات :

ردوه .

السيد التل :

لا ياسيدي .

السيد الرئيس :

من يوافق على قرار اللجنة برده يرفع يده ؟

(اصوات : موافقون)

السيد التل :

بل على التأجيل .

السيد وزير المواصلات :

نرجو طرح السؤال بالتأجيل .

السيد الرئيس :

من يوافق على تأجيل البحث بهذا القانون يرفع

يسده ؟

(اصوات : موافقون)

السيد الامين العام :

سبعة فقط .

السيد الرئيس :

القصد من التأجيل هو تحديد مناطق .

السيد وزير المواصلات :

لدينا رأي اللجنة القانونية ورأي اخر بالتأجيل
ودولكم صوتت على التأجيل والتأجيل سقط ، سبعة فقط .

السيد النابلسي :

نوافق على التأجيل .

السيد التل :

نوافق على التأجيل .

السيد العدوان :

هنا يحتاج الى دراسة .

السيد الرئيس :

الاحظ ان التأجيل وافق عليه الاكثريه
والتأجيل هنا لا يعني رفض قرار اللجنة .

السيد وزير المواصلات :

يا دولة الباشا .

السيد الرئيس :

تطميناً لمعالكم سيؤجل الى اول جلسة قادمة .
فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

- ٢٥ -

السيد الرئيس :

واخيراً القساون المؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون التربية والتعليم ، هل يوافق المجلس
عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون

(وفيها يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس
مادة مادة وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع فيها
الى الحكومة) .

هكذا من الأشهل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ
في ١٩٦٧/١١/٢٧

الاجراءات الفنية القانونية لمجلس الاعيان		المادة ٥ - وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
٨ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٨) التالية اليها . - الاشراف على الجهات التي تقوم بعملية انتساب الطلاب الى الجامعات خارج المملكة وتقديم الخدمات لهم وتنظيمها .	٨ - ليس لها اصل بالقانون الاصيل .	تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل حسب عدلت بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦ باضافة عبارة (او ما يعادلها) بعد عبارة (الاعدادية العامة) الواردة فيها .
		يبقى ما جاء في المادة ١٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة (١١٢) يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل سنة دراسية ما بين مائتين وخمسة ايام ومائتين وعشرة ايام للمدارس التي تعطى يوماً واحداً في الاسبوع مساً بين مائة وسبعين ومائة وخمسة وسبعين يوماً للمدارس التي تعطى يومين في الاسبوع ولا يدخل في عدد ايام الدراسة ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الدينية والوطنية ولا يجوز اثناء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل نصاب الايام الدراسية وتعين الوزارة اوقات العطلات المدرسية بتعليمات خاصة .
٨ - نفس المادة (١٨) لا يقبل في المرحلة الثانوية الا من حصل الشهادة الاعدادية العامة ما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقديم هذا القمص فصلى مهلة سنتين من فناء هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .	٨ - نفس المادة (١٢) من القانون الاصيل	يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل سنة دراسية مائتين وعشرة ايام للمدارس التي تعطى يوماً واحداً في الاسبوع ولا تدخل في هذين العددان ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الدينية والوطنية ولا يجوز اثناء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل نصاب الايام الدراسية وتعين الوزارة اوقات العطلات المدرسية بتعليمات خاصة .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت لمعدل لقانون التربية والتعليم

المادة ٥ - لم يرد في القانون الاصيل نص يمكن ان يعتبر سنداً لنظام خدمات الطلاب الجامعيين رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٤ وتناديا للطعن في الاجراءات التي تمت بمقتضاه كان لابد من اضافة نص جديد على القانون الاصيل لهذه الغاية .

المادة ١٨ - استعصى على وزارة التربية حل مشكلة قبول الطلاب الوافدين من الخارج الذين لا يخضعون الشهادة الاعدادية العامة في المرحلة الثانوية لان القانون الاصيل ينول دون قبولهم لذلك كان لا بد من تعديل المادة المتعلقة بذلك .

المادة ١١٢ - لما كان تعديل عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل سنة دراسية حسب نص المادة (١١٢) من القانون الاصيل يتعارض العمل به لظروف واسباب غير متوقعة ، فقد اقتضت المصلحة تعديلهما .

قانون موقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٧ ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٨) التالية اليها :-

٨ - الاشراف على الجهات التي تقوم بعملية انتساب الطلاب الى الجامعات خارج المملكة وتقديم الخدمات لهم وتنظيمها .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٨) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ باضافة عبارة (او ما يعادلها) بعد عبارة (الاعدادية العامة) الواردة فيها .

المادة ٤ - - يلغى ما جاء في المادة (١١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١١٢ :

يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل سنة دراسية ما بين مائتين وخمسة ايام ومائتين وعشرة ايام للمدارس التي تعطى يوماً واحداً في الاسبوع وما بين مائة وسبعين ومائة وخمسة وسبعين يوماً للمدارس التي تعطى يومين في الاسبوع ولا يدخل في عدد ايام الدراسة ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الدينية والوطنية ولا يجوز اثناء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل نصاب الايام الدراسية وتعين الوزارة اوقات العطلات المدرسية بتعليمات خاصة .

٥- قرار اللجنة الادارية رقم ١-

السيد الرئيس :

ينظر قرار اللجنة الادارية .

السيد الامين العام :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس الاعيان بنصابها

القانوني بتاريخ ١٨/١١/٦٧ ، وقررت :-

انتخاب - معالي السيد رفيق الحسيني مقرراً لها .

(اللجنة الادارية)

(اخذ المجلس علماً به)

٦ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ٢-

السيد الرئيس :

ينقل قرار لجنة الشؤون الخارجية .

السيد الامين العام :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان
بمصابها القانوني بتاريخ ١٨/١١/٦٧ ، وقررت :-

انتخاب - دولة السيد سليمان النابلسي مقرراً لها .
(لجنة الشؤون الخارجية)
(اخذ المجلس علماً به)

٧ - تعيين موعده موضوع الجلسة القادمة
السيد الرئيس :

الجلسة القادمة سنحددها فيما بعد ، والان ارفع
الجلسة .
(ورفعت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

-مدير المفتي

امين عام مجلس الآمة

هاني فبر

تسرييف

- ١ - اعد ريبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ هاني فبر .
- ٢ - قام بتنظيم هذا الحضر الساده خليل عصفور وعدلان بيمون وناظم مرزوق .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور الحجة السيد وليد النجادوي .